EXEMPLAIRES D'ARCHIVES
FILE COPY
Retourner / Return to Distribution C. 111

إضافة
إلى تقرير
مفوض الأمم المتحدة السامي
لشؤون اللاجئين

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية : الدورة الحادية والأربعون

الملحق رقم ١٢ ألف (A/41/12/Add.1)

الأمم المتحدة

Digitized by UNOG Library

إضـــافـــة
إلى تقرير
مفوض الأمـم المتحـدة السـامـي
لشـؤون اللاجئيـن

الجمعيـــة العامـــة

الوثـائق الرســمية : الدورة الحادية والأربعون

الملحـق رقـم ١٢ ألف (A/41/12/Add.1)

الأمـــم المتحـدة

نيويورك ، ١٩٨٧

Digitized by UNOG Library

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وارقام ويعني إيراد احد هذه الرموز الإحالة الى إحدى وثائق الأمم المتحدة .

وقد صدر تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين بوصفه وثيقة من الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والاربعون ، الملحق رقم ١٢ (A/41/12) .

Digitized by UNOG Library

[الاصـــل : بالإنكليزيـــة]
[١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧]

تقرير اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عن اعمال دورتها السابعة والثلاثين*

(جنيف ، ٦-١٣ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦)*

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
اولا - مقدمة	١ -٢٠	٣
الف - انتخاب اعضاء المكتب	٤	٣
باء - التمثيل في اللجنة	٥ -١٠	٤
جيم - إقرار جدول الاعمال والمسائل التنظيمية الاخرى	١١ -١٢	٦
دال - البيان الافتتاحي الذي ادلى به رئيس اللجنة التنفيذية	١٣ -٢٠	٨
ثانيا - المناقشة العامة	٢١ -١٢٣	١٠
الف - "الاسباب الجذرية"	٢٨	١١
باء - الحماية الدولية	٢٩ -٥١	١٢
جيم - مبادئ المساعدة المقدمة من مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين	٥٢ -٦١	١٨
دال - الحلول الدائمة	٦٢ -٦٧	٢٢
هاء - المعونة المقدمة الى اللاجئين والتنمية	٦٨ -٧٠	٢٤
واو - مناطق محددة	٧١ -٩٦	٢٥
١ - افريقيا	٧١ -٧٨	٢٥
٢ - آسيا واوقيانيا	٧٩ -٨٣	٢٨
٣ - اوروبا وامريكا الشمالية	٨٤ -٨٥	٢٩
٤ - امريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٨٦ -٨٩	٣٠
٥ - الشرق الاوسط وشمالي افريقيا وجنوب غربي آسيا	٩٠ -٩٦	٣١

---

* صدرت من قبل تحت الرمز A/AC.96/688 .

Digitized by UNOG Library

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
زاي - اعادة تنظيم المفوضية/القضايا الادارية	٩٧ -١٠٧	٣٣
حاء - جمع الأموال	١٠٨-١١٣	٣٦
طاء - المنظمات غير الحكومية	١١٤-١١٦	٣٧
ياء - التعاون بين الوكالات	١١٧-١١٩	٣٨
كاف - ردود المفوضية	١٢٠-١٢٣	٣٨
لام - اعتماد مشروع جدول أعمال الدورة الثامنة والثلاثين	١٢٣	٤٠
ثالثا - مقررات واستنتاجات اللجنة	١٢٤-١٣٣	٤٠
مقررات عن الشؤون العامة	١٢٤	٤٠
الحماية الدولية - استنتاجات عامة	١٢٥	٤٣
استنتاجات بشأن الانضمام الى الصكوك الدولية وتنفيذها	١٢٦	٤٤
اعلان جنيف بشأن اتفاقية الامم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكول عام ١٩٦٧ ...	١٢٧	٤٥
استنتاجات بشأن احتجاز اللاجئين وطالبي اللجوء	١٢٨	٤٦
استنتاجات بشأن الهجمات العسكرية والصلحة على مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم	١٢٩	٤٨
مقررات متعلقة بانشطة المساعدة ، والحلول الدائمة ، والمعونة والتنمية لصالح اللاجئين	١٣٠	٤٩
مقررات بشأن المسائل الادارية والمالية	١٣١	٥٥
مقرر بصدد النظام الداخلي	١٣٢	٥٨
المرفق البيان الافتتاحي الذي أدلى به مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين الى اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي في دورتها السابعة والثلاثين		٦٠

Digitized by UNOG Library

أولا - مقدمة

١- عقدت اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين دورتها السابعة والثلاثين بمقر الأمم ، في جنيف ، في الفترة من ٦ الى ١٣ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦ . وافتتح الدورة الرئيس الخارج السيد ك. شيبا (اليابان) الذي رحّب بالمفوض السامي في الدورة الرسمية الأولى للجنة التنفيذية .

٢- وأشار السيد شيبا ، في بيانه الاستهلالي ، الى المشاكل الرئيسية التي واجهها المكتب خلال فترة ولايته وبخاصة حالة الطوارئ التي شهدتها افريقيا . وأشار في هذا الخصوص الى الزيارة التي قام بها الى اثيوبيا والصومال حيث تمكّن من مشاهدة وضع اللاجئين بنفسه مباشرة . وأثنى على جهود جميع الأطراف التي تسهم في محاولة حل المشاكل التي يواجهها اللاجئون والنازحون في هذين البلدين ، وأشاد بموظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبخاصة الموجودون منهم في الميدان .

٣- وأكد الرئيس الخارج على المساعي الرامية الى تعزيز الحوار بين أعضاء اللجنة والمفوضية واستشهد بالفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق كمثل ايجابي لاشتراك اللجنة في أعمال المفوضية . واختتم بيانه بأن شكر الجميع على ما تلقاه من مساندة خلال فترة ولايته .

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

٤- بموجب المادة ١٠ من النظام الداخلي ، انتخبت اللجنة بالتزكية أعضاء المكتب التالية أسماؤهم :

الرئيس : السيد هـ . تشاري - سامبر (كولومبيا)

نائب الرئيس : السيد ر. هـ .روبرتسون (استراليا)

المقرر : ا. فون شوبيرت (الجمهورية المانيا الاتحادية)

Digitized by UNOG Library

باء - التمثيل في اللجنة

٥- كان جميع أعضاء اللجنة ممثلين في الدورة :

الأرجنتين
استراليا
اسرائيل
المانيا (جمهورية - الاتحادية)
أوغندا
ايران (جمهورية - الاسلامية)
ايطاليا
البرازيل
بلجيكا
تايلند
تركيا
تونس
الجزائر
جمهورية تنزانيا المتحدة
الدانمرك
زائير
السودان
السويد
سويسرا
الصين
فرنسا
فنزويلا
فنلندا
الكرسي الرسولي
كندا
كولومبيا
لبنان
ليسوتو
مدغشقر
المغرب
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
ناميبيا (مثّلها مجلس الامم المتحدة لناميبيا)
النرويج
النمسا
نيجيريا
نيكاراغوا
هولندا
الولايات المتحدة الامريكية
اليابان
يوغوسلافيا
اليونان

٦- ومثلت حكومات الدول الاتية بمراقبين :

اثيوبيا
الأردن
اسبانيا
الامارات العربية المتحدة
اندونيسيا
أنغولا

Digitized by UNOG Library

اوروغواي	الصومال
ايرلندا	العراق
ايسلندا	غابون
باكستان	غانا
البرتغال	غواتيمالا
بنغلاديش	الفلبين
بوتسوانا	فييت نام
بوروندي	قبرص
بوليفيا	الكاميرون
بيرو	كمبوتشيا الديمقراطية
الجماهيرية العربية الليبية	كوبا
الجمهورية العربية السورية	كوت ديفوار
جيبوتي	كوستاريكا
رواندا	الكويت
رومانيا	كينيا
زامبيا	لكسمبرغ
سري لانكا	مالطة
السلفادور	ماليزيا
سنغافورة	مصر
السنغال	المكسيك
سوازيلند	الهند
شيلي	هندوراس

كما مثلت جماعة فرسان مالطة بمراقب .

٧- وقد مثلت منظومة الامم المتحدة على النحو التالي : مركز حقوق الانسان بالامانة العامة للامم المتحدة ، ومكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث ، ومركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ، ومنظمة الامم المتحدة للطفولة ، ومفوضية الامم المتحدة لناميبيا ، وبرنامج الاغذية العالمي ، ومكتب الامم المتحدة لعمليات الطوارئ في افريقيا ، ومعهد الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية ، منظمة العمل الدولية ، منظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة (الفاو) ، منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم

Digitized by UNOG Library

والثقافة (اليونسكو) ، منظمة الصحة العالمية ، منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) .

٨- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة بمراقبين : لجنة الاتحادات الاوروبية ، ومجلس اوروبا ، واللجنة الحكومية الدولية للهجرة ، وجامعة الدول العربية ، ومنظمة الوحدة الافريقية .

٩- ومثل اكثر من ٨٠ منظمة غير حكومية بمراقبين ، من بينها المجلس الدولي للوكالات الطوعية ، ولجنة الصليب الاحمر الدولية ، ورابطة جمعيات الصليب الاحمر والهلال الاحمر .

١٠ ومثل ايضا في الدورة كل من المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا ، والمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) ، ومنظمة التحرير الفلسطينية .

جيم - إقرار جدول الاعمال والمسائل التنظيمية الاخرى

١١- اتخذت اللجنة المقرر التالي في إطار هذا البند :

إن اللجنة التنفيذية ،

وقد درست المذكرة التي قدمها المفوض السامي بشأن وثائق اللجنة التنفيذية والمسائل ذات الصلة (A/AC.96/681) ،

(أ) تؤيد توصيات الفريق العامل المعني بالوثائق ، المبينة إجمالا في الفقرة ٥ ، أولا وثانيا من المذكرة ، وتنسخ بذلك ، في جملة أمور ، المقرر الذي اتخذته اللجنة التنفيذية في دورتها السادسة والثلاثين والقاضي بدمج تقريري اللجنتين الفرعيتين في التقرير النهائي للدورة (A/40/12/Add.1 ، الفقرة ٢٢٧) .

Digitized by UNOG Library

(ب) تقرر اعتماد جدول الاعمال التالي كما اقترحه الفريق العامل :

١- افتتاح الدورة .

٢- انتخاب اعضاء المكتب .

٣- إقرار جدول الاعمال والمسائل التنظيمية الاخرى .

٤- المناقشة العامة .

٥- الحماية الدولية .

٦- استعراض التطورات في أنشطة مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين المتصلة بما يلي :

(أ) المساعدة ؛

(ب) الحلول الدائمة ؛

(ج) المعونة المقدمة الى اللاجئين والتنمية .

٧- استعراض برامج مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين الممولة من صناديق التبرعات في الفترة ١٩٨٥-١٩٨٦ واعتماد البرامج والميزانية المقترحة لعام ١٩٨٧ .

٨- المسائل الادارية والمالية :

(أ) حالة المساهمات والاحتياجات المالية الإجمالية لعامي ١٩٨٦ و ١٩٨٧ ؛

(ب) الادارة والتنظيم .

Digitized by UNOG Library

٩- النظر في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والثلاثين للجنة التنفيذية .

١٠- أي مسائل أخرى .

١١- اعتماد مشروع تقرير الدورة السابعة والثلاثين .

١٢- ونظرت اللجنة كذلك في الوثيقة A/AC.96/679 ، والتصويب ١ (Corr.1) ، التي يقترح فيها إدخال تعديلات على النظام الداخلي بغية التوفيق بينه وبين الممارسة الجارية ، وقررت اعتماد التعديلات المقترحة بدون إجراء مناقشة لها .

دال - البيان الافتتاحي الذي أدلى به رئيس اللجنة التنفيذية

١٣- ذكر السيد ه . تشاري - سامبر ، الرئيس الجديد المنتخب ، في بيانه الافتتاحي أن الانتخاب لمنصب الرئيس يتيح فرصة لخدمة إحدى أكثر المنظمات تمثيلا للتضامن الذي هو نفس جوهر ميثاق الأمم المتحدة . ورحّب بالمفوض السامي الجديد المنتخب ، والتمس تأييد اللجنة لضمان أن تؤتي مبادرات المفوض السامي الرامية الى إعادة التنظيم كلها .

١٤- وفي معرض إشارة الرئيس الى تمويل برامج المفوضية ، أوضح أن ٦٦ دولة فقط من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة هي التي قدمت حتى الآن في عام ١٩٨٦ مساهماتها المالية الى المفوضية ، وانه ينبغي بذل جهود لتوسيع مصادر التمويل . وشدد أيضا على أهمية منح اللجوء . وقال إن التضامن لا بد منه لا من حيث الموارد المادية فحسب ولكن كذلك فيما يتعلق بمحاولة حل مشاكل اللاجئين بشجاعة ونظر ثاقب . كذلك فإنه من الضروري أيضا تعزيز وتحسين المبادئ القانونية القائمة .

١٥- وقال إنه ينبغي عمل الكثير لمكافحة مأساة "العالم السفلي" الخاص باللاجئين . وأضاف ان من المتفق عليه أن تعمل المفوضية بنزاهة وحيدة وموضوعية ، ولكن هذا غير كاف . فانتشار المنازعات يميل الى تحويل ما جرى تصوره في الأصل على أنه هيئة مؤقتة الى مكتب دائم . وكون البلدان النامية تشكل اليوم المسرح الرئيسي للهجرات الجماعية والاضطرارية إنما يبين أن ثمة حاجة الى بذل جهود كبيرة ومتضافرة بغية تحقيق عدل أكبر في التخفيف من الظلم القائم في حالة العالم الثالث . فإن نحن

Digitized by UNOG Library

اخفقنا في ذلك فسنظل المنتجين الرئيسيين للاجئين . وقال إنه لا بد من مواصلة تعزيز سياسة ربط المساعدة المقدمة الى اللاجئين بالدعم المقدم الى المجتمعات التي تستقبل اللاجئين في بلدان العالم الثالث .

١٦- وذكر الرئيس انه ينبغي تبسيط التعاون بين الوكالات المعنية بالنزوح البشري وينبغي وضع نظام للتشاور والمعلومات بغية اكتشاف التحركات الجماعية الاضطرارية ومنعها .

١٧- وقال الرئيس انه بوصفه أول من يرأس اللجنة التنفيذية من أمريكا اللاتينية ، يعيد الإعراب عن إيمانه بالمؤسسات والمبادئ القائمة في منطقته . وقال الرئيس ، وهو يعبّر عن تضامنه مع اللاجئين في القارات الأخرى ، إن الدعم لبلدان اللجوء الأول ، والصلة بين المساعدة المقدمة الى اللاجئين والتنمية ، وإقامة توازن بين حقوق الدول والأفراد هي أمور تمثل كلها إعادة تأكيد لمبادئ مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .

١٨- وأعرب الرئيس عن قلقه الكبير إزاء موضوع الهجمات العسكرية . وأضاف انه يشعر بأن الوقت قد حان لبذل جهد نهائي وعملي وغير ايديولوجي عن طريق اتخاذ تدابير عملية لضمان فعالية الحماية . وقال انه اذا تبين أن من المستحيل التوصّل الى توافق في الآراء بشأن هذا الموضوع ، فإنه يميل الى التماس نهج اقليمي . ويجب أن تكون إدانة المجتمع الدولي للهجمات إجماعية ولكن ينبغي ، وقبل كل شيء ، وضع إجراءات لها مقومات البقاء بغية تمكين المفوضية من منع الأنشطة غير المناسبة في مخيمات اللاجئين .

١٩- وشدد الرئيس في خاتمة بيانه على اقتناعه بأن الحكومات الممثلة في اللجنة يمكنها أن تعمل حتى ما هو أكثر من ذلك لمساعدة قضية اللاجئين في أرجاء العالم قاطبة ، عملا بمبادئ الأمم المتحدة التي أولتها ثقتها الجماعية .

٢٠- يرد البيان الافتتاحي الذي أدلى به المفوض السامي في اللجنة التنفيذية في مرفق هذا التقرير .

Digitized by UNOG Library

ثانيا - المناقشة العامة

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٢١- وجّه جميع المتكلمين تهانيهم الى الرئيس ونائب الرئيس والمقرر بمناسبة انتخابهم وأعربوا عن ثقتهم في أنهم سيسهمون على نحو إيجابي في إنجاح الدورة . وأشاد هؤلاء المتكلمون أيضا بالرئيس الخارج ، السيد شيبا ، وامتدحوا تصريفه بنجاح لشؤون اللجنة خلال السنة الماضية .

٢٢- ورحّب عدد من المتكلمين بتولي السيد جان بيير هوكي منصب المفوض السامي وذكّروا بما له من خبرة طويلة في ميدان الأعمال الإنسانية وأثنوا على الطاقة والنشاط اللذين أقدم بهما على مهامه . وأعرب جميع المتكلمين عن تقديرهم للبيان الافتتاحي الذي أدلى به المفوض السامي وللأسلوب الذي وصف به القضايا المطروحة على اللجنة . وقال بعض المندوبين أنهم ، على الرغم من اتفاقهم مع أجزاء كبيرة من البيان ، يرون إلا انه لا يزال يتعين إجراء مزيد من المناقشة لأجزاء أخرى . وأشار عدة متكلمين بإيجابية الى الزيارات الأخيرة التي قام بها المفوض السامي الى بلدانهم .

٢٣- وأكد عدد كبير من المتكلمين من جديد التزامهم بالمفوضية بوصفه انعكاسا لالتزامهم بحل مشاكل اللاجئين في العالم . وتعهدت الوفود بمواصلة دعم حكوماتها للمفوضية في مواجهة التحديات المتصلة بحماية اللاجئين ومساعدتهم وإيجاد حلول دائمة لهم . وقال كثير من المتكلمين انهم يرون أن بلدان اللجوء الأول تحتاج بصفة خاصة الى أن تنعم بمزايا التضامن والمساعدة الدوليين . وقد منح عدد من البلدان النامية بسخاء اللجوء للاجئين ولكن لا يمكن تفسير ذلك على أنه يعكس قدرتها على الاستمرار في أداء دور المضيف لأعداء كبيرة من اللاجئين . فهذه البلدان في حاجة الى مساعدة إضافية من المجتمع الدولي وبخاصة في علاج ما يتركه وجود أعداد كبيرة من اللاجئين من أثر سلبي على هياكلها الأساسية الاجتماعية الاقتصادية الهشة بطبيعتها . وشدد أحد المتكلمين على الحاجة الى أن يبدي من منحوا المفوض السامي ولايته السخاء فيما يقدمونه من موارد وفيما يلتزمون به تجاه الانسانية تمشيا مع أفضل تقاليدهم .

٢٤- وقالت وفود كثيرة أنها ترى أن في الوضع الراهن وفي النهج الذي يتبعه المفوض السامي في معالجة مشاكل اللاجئين الرئيسية ما يدعو الى التفاؤل . إلا أن أحد

Digitized by UNOG Library

المتكلمين ذكر أن هناك في الأفق ما يدعو الى القلق . وأيّد عدد من المتكلمين العلاج الذي يراه المفوض السامي وهو انه ينبغي للمفوضية أن تسعى لتكون فعالة ومحايدة وكفؤة . وقال أحد المندوبين انه يرى أن أنشطة منظمات مثل مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، التي لديها سجل من النجاح الملموس ، ينبغي أن تكون بؤرة الاهتمام في جميع أعمال الامم المتحدة نظرا الى الاتجاه السائد في الامم المتحدة نحو اتخاذ قرارات غير فعّالة . وحث أحد المراقبين المفوض السامي على أن يثير في الجمعية العامة للامم المتحدة ، على أساس انساني محض ، قضية الاشخاص النازحين .

٣٥- ورحّبت بعض الوفود بوصف المفوض السامي لدور اللجنة التنفيذية ومسؤولياته هو في هذا الخصوص . وشدد المتكلمون كلهم تقريبا على الاهمية الحيوية للتعاون الوثيق بين المفوضية والحكومات وعلى الدور المحوري الذي تؤديه اللجنة التنفيذية . وتحدث أحد الوفود عن الحاجة الى تبسيط عملية الحوار وتناول قضايا محددة بطريقة منهجية . وأعرب عدد من الوفود عن الأمل في أن تسفر دورة اللجنة التنفيذية هذه عن نتائج إيجابية .

٣٦- وجرى الإعراب عن التقدير للجهود التي بذلتها المفوضية فعلا لتقديم معلومات مفصلة الى أعضاء اللجنة وللتحسينات التي أدخلت على نوعية الوثائق المقدمة . بيد أن عددا من المتكلمين قد أعرب عن الاعتقاد بانه من الجدير بالاهتمام الاضطلاع ، بالتعاون مع فريق عامل تابع للجنة التنفيذية ، بجهود إضافية لترشيد وتبسيط الوثائق التي تعدها المفوضية ، على النحو الذي كان قد أوصى به في اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الادارية والمالية .

٣٧- وأشاد متكلمان بمنح "جائزة بالزان للإنسانية والسلم" للمفوضية . ورأى كثير من المتكلمين في منح نوط فانسين لهذه السنة تقديرا لإسهام شعب كندا ومنظماتها غير الحكومية وحكوماتها المتعاقبة في قضية اللاجئين .

ألف - "الأسباب الجذرية"

(البندان ٤ و ٥ من جدول الاعمال)

٣٨- أكد عدة متكلمين على أهمية التصدي للاسباب الجذرية لمشاكل اللاجئين وإيجاد سبل لدرء حدوث تدفقات جديدة من اللاجئين ، وقالوا انهم يرون انه يمكن لمفوضية الامم

Digitized by UNOG Library

المتحدة لشؤون اللاجئين أن تكون عاملا حافزا في هذا الصدد . وأعرب أحد المتكلمين عن أسفه الشديد لاخفاق المجتمع الدولي في استئصال الأسباب الجذرية لتدفقات اللاجئين وأعرب عن تأييده للجهود التي يبذلها المفوض السامي في هذا المجال . وأشار وفدان الى توصيات فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتعاون الدولي لتلافي حدوث تدفقات جديدة من اللاجئين بوصفها أساسا ملائما للعمل في هذا الصدد . وشدد أحد المتكلمين على أن اللاجئين هم نتاج انتهاكات حقوق الانسان وأكد على أهمية النهوض بحقوق الإنسان في جميع أرجاء العالم . وحدد متكلمون آخرون أيضا المنازعات المسلحة ، وسياسات الفصل العنصري والاستعمار التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا ، والفقر والتخلف ، والجفاف ، ووجوه الاختلال الاقتصادي بين العالم المتقدم والعالم النامي ، والتناقضات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الدولية على أنها تشكل الأسباب الجذرية لتدفقات اللاجئين . وقال أحد المتكلمين انه يرى انه لا يمكن إيجاد حل جوهري لمشكلة اللاجئين إلا عندما تتاح حلول سياسية عادلة ومعقولة . ورأى بعض المتكلمين انه يوجد تلاق بين حركات الهجرة واللاجئين ؛ وشرح أحد المتكلمين صعوبة التمييز على نحو صارم بين اللاجئين "الاقتصاديين" و "السياسيين" في حالات كثيرة . وقال وفد آخر انه يعتقد انه يتعين إقامة هذا التمييز حرصا على مصلحة اللاجئين الحقيقيين أنفسهم .

باء - الحماية الدولية

(البندان ٤ و ٥ من جدول الأعمال)

٣٩- بناء على طلب رئيس اللجنة ، السيد شيبا (اليابان) ، قام رئيس اللجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية بعرض تقرير الاجتماع الحادي عشر للجنة الفرعية (A/AC.96/685) . وفيما يتعلق بالانضمام الى الصكوك الدولية وتنفيذها ، أحاطت اللجنة الفرعية علما بأن ١٠١ دولة قد انضمت الى اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين[١] و/أو بروتوكول عام ١٩٦٧[٢] وأوصت بأن تعتمد اللجنة التنفيذية إعلانا رسميا يذكر أهمية الانضمام الى الصكوك الدولية ، بما في ذلك توجيه نداء قوي الى جميع الدول التي لم تنضم بعد الى هذه الصكوك بأن تفعل ذلك ، ويعرب عن الأمل في أن تكون جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد انضمت الى هذه الصكوك بحلول الذكرى السنوية الأربعين لاتفاقية عام ١٩٥١ . ونظرت اللجنة الفرعية أيضا في مسألة احتجاز اللاجئين وطالبي اللجوء . وسلم جميع أعضاء اللجنة بأن هذه المشكلة ذات طبيعة خطيرة وملحة . ولم تتمكن اللجنة الفرعية في الوقت المتاح من أن تتناول جميع جوانب هذه المسألة وقد أنشئ فريق عامل لدراسة الموضوع بالتفصيل بقصد التوصل

Digitized by UNOG Library

الى توافق في الاراء . وقد اخذ الرئيس الكلمة في وقت لاحق من الدورة لعرض مشروع استنتاجات الفريق العامل (انظر الفقرة ١٣٨ ادناه) .

٣١- واخيرا نظرت اللجنة الفرعية في مسالة الهجمات العسكرية والمسلّحة على مخيمات ومستوطنات اللاجئين . وقد وضعت مجموعة مشاريع استنتاجات إجرائية (انظر الفقرة ١٣٩ ادناه) تبين فيها الاهمية التي تعلّقها اللجنة الفرعية على هذا الموضوع ويعرب فيها عن الاسف من انه لم يمكن ، بعد سنوات من الجهود ، التوصّل الى موقف مشترك . وفي مشاريع الاستنتاجات ، طلب الى رئيس اللجنة التنفيذية والمفوض السامي الى مواصلة اجراء المشاورات بشان هذه المسالة واستعراض التطورات وتقديم تقرير تفصيلي الى اللجنة التنفيذية في دورتها الثامنة والثلاثين .

٣٢- ثم قام مدير شعبة قانون وفقه اللاجئين بعرض المذكرة المتعلقة بالحماية الدولية (A/AC.96/680) وشرح بعض الاتجاهات الجوهرية بدرجة اكبر في مجال الحماية الدولية . وقد اشار الى حدوث زيادة في مستوى العنف وانتهاكات حقوق الانسان التي تؤدي في كثير من انحاء العالم الى حدوث تحركات كبيرة من الاشخاص الباحثين عن الملاذ والملجأ . وهذا يمثل مشكلة إنسانية خطيرة يتعين أن يهتم المجتمع الدولي بها . إذ ينبغي حماية هؤلاء الاشخاص من الإعادة القسرية الى المناطق التي تتعرض فيها حياتهم أو سلامتهم الجسدية للتهديد ، ولا بد أن يتلقوا معاملة إنسانية الى أن تسمح الظروف بعودتهم الى بلد المنشأ التابعين له .

٣٣- وذكر مدير الشعبة أن ثمة مشكلة ثانية جديرة بالاهتمام هي العدد الكبير من الاشخاص الذين تنطوي عليهم تحركات اللاجئين الحالية وحقيقة انه لا يوجد بالنسبة للاغلبية العظمى من هؤلاء الاشخاص حل دائم في الافق . كذلك توجد الظاهرة الحديثة نسبيا المتمثلة في انتقال اللاجئين وطالبي اللجوء من بلدان في العالم النامي الى دول مصنعة . وتؤدي عمليات الانتقال هذه فيما بين المناطق الى حدوث مجموعة متنوعة من المشاكل ، نظرا الى أن الكثيرين ينظرون اليها على أنها ذات طابع اقتصادي الى حد كبير .

٣٤ - واستطرد يقول إن هذا هو السبب في أن البحث عن حلول دائمة يشكل جزءا لا يتجزأ من عملية توفير حماية دولية . فعدم وجود حلول دائمة يؤدي الى قيام ممارسات تقييدية تؤدي بدورها الى إضعاف المبادئ المستقرة للحماية الدولية . وعلى العكس من ذلك ، فان وجود مثل هذه الحلول ييسر الحفاظ على هذه المبادئ نفسها . وبطبيعة

Digitized by UNOG Library

الحال ، يجب في جميع حالات اللاجئين أن تقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على نحو متزامن بالبحث عن الحلول التقليدية الثلاثة - وهي العودة الطوعية الى الوطن ، والدمج المحلي ، وإعادة التوطين - من أجل تحديد نهج العمل الأكثر عملية . وأفضل حل دائم هو العودة الطوعية الى الوطن ، الذي توليه المفوضية توكيدا خاصا . كما أن الاستنتاجات المتعلقة بالعودة الطوعية الى الوطن التي اعتمدتها اللجنة التنفيذية في دورتها السادسة والثلاثين(٣) تتيح إطارا قيّما . وغني عن القول أن العودة الى الوطن لا بد دائما أن تكون طوعية . وقد أشار المدير أيضا الى أن بعض البلدان المضيفة تواجه مشاكل خاصة ترجع بقدر كبير الى التوزيع غير المتساوي للاجئين وطالبي اللجوء داخل مناطقها ، وهو ما يشير الى الحاجة الى وضع ترتيبات أكثر انصافا فيما يتعلق بتقاسم العبء . وفي ختام كلمته ، أكد على أهمية الحفاظ على مبادئ الحماية الدولية التي تشكل جزءا من تقليد انساني هو الآن قائم منذ أمد طويل .

٣٥ - وكان هناك ، في المناقشة التي تلت ذلك وكذلك في المناقشة العامة ، تسليم اجماعي بالأهمية الحاسمة لوظيفة الحماية الدولية التي يضطلع بها المفوض السامي . ويعتمد الأداء الفعال لهذه الوظيفة على التأييد الكامل من جانب الحكومات وتوفير حلول دائمة ملائمة . وقد أكد عدد من المتكلمين في هذا الصدد على ترابط الحماية والحلول .

٣٦ - وأعرب عدة متكلمين عن الارتياح لما حدث مؤخرا من حالات انضمام الى اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ وحثوا على انضمام مزيد من الدول اليهما . وأشار بعض المتكلمين الى القيد الجغرافي وطلبوا الى الدول التي ما زالت تتمسك به بالنظر في سحبه . وأكد عدد من المتكلمين على الحاجة الى تنفيذ أحكام الصكوك الدولية المتعلقة باللاجئين تنفيذا فعالا .

٣٧ - وكان هناك تأييد اجماعي للاستنتاجات المتعلقة بهذا البند (انظر الفقرة ١٢٥ أدناه) ولاعلان جنيف المتعلق باتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ المتصل بمركز اللاجئين (انظر الفقرة ١٢٧ أدناه) .

٣٨ - وأشار عدد من المتكلمين الى قضية الاحتجاز التي بحثتها اللجنة الفرعية . وكان من رأي جميع المتكلمين أن احتجاز اللاجئين وطالبي اللجوء لا ينبغي أن يطبق إلاّ بصورة استثنائية . وذكر أيضا أن الدخول طلبا للجوء ينبغي عدم اعتباره عملا غير قانوني . وأعرب عدة متكلمين عن رأي مفاده أن من شأن وضع اجراءات منصفة وسريعة

Digitized by UNOG Library

للبت في صفة اللاجئ وطلبات اللجوء من شانها أن تساعد على تجنب الاحتجاز على نحو لا مبرر له أو لمدة أطول مما ينبغي . وأشير أيضا الى الحاجة الى اعتماد تشريعات وطنية و/أو ممارسات ادارية لتحقيق التمييز اللازم بين اللاجئين وطالبي اللجوء وبين الأجانب العاديين .

٣٩ - ووجد توافق في الآراء بشأن مشاريع الاستنتاجات المقدمة من الفريق العامل بشأن احتجاز اللاجئين وطالبي اللجوء (انظر الفقرة ١٣٨ أدناه) وهو توافق ظل مفتوحا للنظر . ووقت اعتماد مشاريع الاستنتاجات ، ذكر مندوب جمهورية المانيا الاتحادية أن "القيود الموضوعة على حرية انتقال طالبي اللجوء الى منطقة مكتب الأجانب المختص أو الى أماكن الاقامة في مرافق الاسكان المجتمعي استنادا الى الأحكام القانونية المتصلة بالموضوع في جمهورية المانيا الاتحادية هي أمر لا يتعارض مع هذه الاستنتاجات" . وأعرب أحد المراقبين عن الأمل في أن تضع الدول في الحسبان ، عند معالجة موضوع الاحتجاز ، الاحتياجات الخاصة للنساء اللاجئات والأطفال اللاجئين . وأعرب كذلك عن الأمل في أن تطبق الاستنتاجات بروح متسامحة مع إيلاء اعتبار الى الجملة الأولى من الفقرة (ب) . وفي أن تعمد الدول التي تتبع بالفعل ممارسات متسامحة فيما يتعلق بالاحتجاز الى مواصلة اتباعها .

٤٠ - وأشار عدة متكلمين الى مشكلة عدم انتظام عمليات انتقال اللاجئين وطالبي اللجوء وكان من رأي كثير من هؤلاء المتكلمين أنه من أجل الحفاظ على استعداد الدول المستقبلة لقبول وإعادة توطين اللاجئين الذين لا يستطيعون العودة الى بلد المنشأ التابعين له والذين لم يجر ادماجهم في بلدان اللجوء الأول ، فان من الضروري تحديد آليات مناسبة للانتقال المنتظم بعد ذلك . وقالوا انهم يرون أن من المهم إعداد مبادئ توجيهية لمعاملة الأشخاص الذين ينتقلون الآن بطريقة غير منتظمة . وفي الوقت نفسه ، أعرب هؤلاء المتكلمون عن تاييدهم لمبادرات المفوض السامي الرامية الى التماس حلول عملية فيما يتعلق بعمليات الانتقال هذه .

٤١ - وشدد متكلمون آخرون تشديدا خاصا على الحاجة الى الالتزام الصارم بمبادئ التضامن الدولي وتقاسم الأعباء وأعربوا عن قلقهم إزاء التدابير التقييدية التي تعتمدها بعض الدول . وشدد أحد المتكلمين على أن الصعوبات التي يواجهها بعض بلدان اللجوء وحقيقة أنه قد حدثت حالات لاساءة استعمال اجراءات اللجوء لا ينبغي أن يؤديا الى اعتماد مثل هذه التدابير . وأعرب متكلم آخر عن القلق إزاء الممارسة التي

Digitized by UNOG Library

تتبعها بعض الدول والمتمثلة في إعادة اللاجئين وطالبي اللجوء الى بلدان اللجوء الاول او الى بلدان العبور . وقال إنه يرى كذلك انه ينبغي عدم اقتصار التعاون الدولي على تقديم مساعدة مالية الى اللاجئين في تلك البلدان .

٤٢ - واشار عدد من المتكلمين الى البيان الذي ادلى به المفوض السامي عند افتتاح الدورة فقال انهم يرون ان التمييز بين الاشخاص الذين يهمون أم لا يهمون المجتمع الدولي بوصفهم لاجئين هو تمييز معقد للغاية ويثير سلسلة من المشاكل ولذلك ينبغي بحثه بمزيد من التفصيل . واشار متكلمون آخرون الى أن عدد الاشخاص الذين يغادرون بلدان المنشأ التابعين لها لاسباب اقتصادية ويستغلون اجراءات اللجوء لاغراض الهجرة - وكذلك كما ذكر احد المتكلمين ، من اجل تفادي المقاضاة الجنائية - إنما يترك اثرا معاكسا على وضع اللاجئين الحقيقيين .

٤٣ - واعرب معظم المتكلمين عن بالغ القلق إزاء استمرار حدوث هجمات عسكرية ومسلحة على مخيمات ومستوطنات اللاجئين واعربوا عن اسفهم لكون اللجنة التنفيذية لم يتسن لها حتى الان ان تتوصل الى توافق في الآراء بشأن هذه المسألة .

٤٤ - واشارت عدة وفود الى انه ينبغي أن يكون الغرض من قيام اللجنة التنفيذية بوضع استنتاجات هو إدانة وحظر الهجمات العسكرية والمسلحة على مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم ، وكبح جماح البلدان المهاجمة وحماية ودعم البلدان التي تقع فيها مخيمات ومستوطنات اللاجئين التي تتعرض للهجوم والتي يوجد فيها اللاجئون المدنيون الابرياء . وقالوا إنهم يرون أن أي إجراء تتخذه اللجنة التنفيذية في هذا الصدد ينبغي أن يستبعد إمكانية إتاحة اعذار للبلدان المهاجمة . وقالوا إنهم يعتقدون أن آراء البلدان التي توجد بها مخيمات ومستوطنات للاجئين تواجه تهديدا عسكريا ينبغي احترامها تماما بسبب تعرض امنها ومصالحها للخطر .

٤٥ - وطالبت عدة وفود اخرى باتخاذ اجراءات دولية قوية لاستئصال شأفة الهجمات العسكرية والمسلحة على مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم . وشدد هؤلاء المتكلمون على الحاجة الى ضمان الا تستخدم هذه المخيمات والمستوطنات ابدا في اغراض عسكرية وانه ينبغي دائما الحفاظ على طابعها المدني والانساني . وقالوا إنهم يرون كذلك أن أي مجموعة من الاستنتاجات ينبغي أن تعكس هذين الاهتمامين معا الا وهما احترام حق اللاجئين في العيش في سلام وكذلك ، وبقدر مساو ، احترام اللاجئين لالتزاماتهم تجاه السلم . وطالب احد المتكلمين بأن تكون مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم واقعة بعيدا

Digitized by UNOG Library

فعلا عن حدود بلد المنشأ الذي ينتمون اليه وأن تتاح لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين امكانية الوصول بصفة دائمة الى هذه المخيمات والمستوطنات من أجل تهيئة الظروف التي يمكن أن تكفل سلامة اللاجئين . وأعرب بعض المتكلمين عن القلق إزاء النية المعلن عنها لأحد البلدان بنقل أحد مخيمات اللاجئين الى الحدود مع بلد المنشأ .

٤٦ - وكان هناك تأييد إجماعي لمشاريع الاستنتاجات التي أوصت بها اللجنة الفرعية بشأن الهجمات العسكرية والمسلحة على مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم (انظر الفقرة ١٢٩ أدناه) والتي تدعو الى مواصلة إجراء مشاورات بقيادة رئيس اللجنة التنفيذية والمفوض السامي . وشدد عدة متكلمين على الحاجة الى مواصلة هذه المشاورات بقوة بغية الحصول على نتائج سريعة . وأعرب بضعة متكلمين عن الأمل في أن تكون التقارير التفصيلية التي ستقدم الى اللجنة التنفيذية في دورتها الثامنة والثلاثين ، وفقا لمشاريع الاستنتاجات الحالية ، محسنة بالمقارنة مع التقرير الوارد بشأن هذه المسألة في المذكرة المتعلقة بالحماية الدولية (A/AC.96/680) . وطلب أحد المتكلمين أن يقيم التقرير توازنا بين ضمان المبادئ الانسانية والتزامات الدول واللاجئين فيما يتعلق بالحفاظ على الطابع المدني لمخيمات اللاجئين ومستوطناتهم . وطلب اثنان من المتكلمين أن يتبع التقرير نهجا متوازنا ووصفا تاريخيا تفصيليا للمشكلة ، في كل منطقة على حدة ، وأثرها على حياة اللاجئين ورفاههم البدني والذهني ، والآثار المعاكسة التي تلحق بالاجراءات التي تتخذها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لصالح اللاجئين وأن يستعرض التقرير القانون القائم ، بما في ذلك القانون الانساني والقانون الدولي العرفي وقرارات الجمعية العامة . وطلب كذلك أحد هؤلاء المتكلمين أن يجري تقديم تقرير أولي قبل الاجتماع غير الرسمي للجنة التنفيذية المخطط عقده في حزيران/يونيه ١٩٨٧ . بيد أن متكلمين آخرين أعربا عن رأي مفاده أنه ينبغي أن تكون لرئيس اللجنة وللمفوض السامي كليهما حرية التصرف فيما يتعلق بالوقت والآلية المطلوبين لتناول هذه المسألة .

٤٧ - وأشار بعض المتكلمين الى حالة اللاجئين الفلسطينيين وحاجتهم الى حماية دولية . وقال هؤلاء المتكلمون أنهم يعتقدون أنه ينبغي تجنب الخلط بين المساعدة المادية والطبية والتعليمية التي تقدمها فعلا وكالات الأمم المتحدة الأخرى والحماية التي لم يلقها اللاجئون الفلسطينيون قط من أي من وكالات أو أجهزة الأمم المتحدة . ولذلك فقد طلب هؤلاء المتكلمون الى المفوض السامي أن يقدم حماية دولية الى اللاجئين الفلسطينيين في إطار ولايته العالمية وطلبوا أن تطبق عليهم أحكام اتفاقية عام ١٩٥١ .

Digitized by UNOG Library

٤٨ - وأشار عدة متكلمين الى الاستنتاج رقم ٣٩ المتعلق بحماية اللاجئات[٤] الذي اعتمدته اللجنة التنفيذية في دورتها السادسة والثلاثين . وأعرب هؤلاء المتكلمون عن القلق إزاء الانتهاكات المستمرة للسلامة العامة والسلامة البدنية للاجئات وطلبوا أن تواصل المفوضية وتكثف جهودها بغية الاستجابة لهذه الاحتياجات من أجل ضمان احترام حقوقهن الأساسية وضمان أن يتلقين الحماية الضرورية . وشجعوا المفوض السامي على مواصلة تقديم التقارير بأكبر قدر ممكن من التفصيل عن هذا الموضوع واقترح أحد المتكلمين أن يعرض هذا الموضوع نفسه أيضا ، من أجل النظر فيه ، على الاجتماع الثاني عشر للجنة الفرعية الجامعة المعنية بالحماية الدولية .

٤٩ - وأعرب عدد من المتكلمين بالمثل عن القلق إزاء استمرار هجمات القرصنة في جنوب شرقي آسيا . وتكلم بعض المتكلمين تأييدا لمختلف برامج الانقاذ في البحر . وذكر أحد المتكلمين أنه لا ينبغي أن يستخدم طالبو اللجوء هذه البرامج للحصول على مزايا في صورة إعادة توطين . وقال المتكلم نفسه أنه يتطلع الى إجراء استعراض وتقييم لمخطط عروض إعادة التوطين المتعلقة بالانقاذ في البحر .

٥٠ - وأشاد عدد من المتكلمين اشادة خاصة بالأعمال التي تؤديها الوكالات الطوعية في ميدان الحماية الدولية ودعوا الى قيام تعاون أوثق حتى من هذا ، بين الوكالات والمفوض السامي . وأشار أحد المتكلمين الى أن نجاح العودة الطوعية الى الوطن كثيرا ما يتوقف على المساعدة الممنوحة للعائدين . وهذا مجال تستطيع فيه الوكالات الطوعية أن تسهم إسهاما كبيرا في سبيل تحقيق الحماية الدولية والتوصل الى حل دائم .

٥١ - واستجابة لهذه المناقشة ، أعرب مدير شعبة قانون وفقه اللاجئين عن امتنانه لما أبداه الجميع من انشغال واهتمام بشأن شتى قضايا الحماية التي نوقشت .

جيم - مبادئ المساعدة المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

(البندان ٤ و ٦ من جدول الأعمال)

٥٢ - شدد نائب المفوض السامي ، في معرض تقديمه للبند ٦ من جدول الأعمال ، على أنه بدلا من اعتماد نهج متجزئ للمساعدة ، تقوم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بربط كل نشاط من الأنشطة بالمراحل المحددة لحالة من حالات اللاجئين وتعتمد نهجا

Digitized by UNOG Library

متكاملا للحماية والمساعدة . ووصف المراحل الاربع بانها : 'أ' الانذار المبكر والتخطيط للطوارئ ، استنادا ليس فقط الى التقارير الميدانية للمفوضية بل وكذلك الى المعلومات الواردة من منظومة الامم المتحدة ومن الحكومات ، وهي مرحلة تتطلب التوفير المسبق للاغذية وغيرها من امدادات الاغاثة خشية طروء حالات مفاجئة ؛ 'ب' حالات الطوارئ الفعلية نفسها حيث تكون هناك حاجة الى تدابير غوثية فورية وفعالة لتقليل الخسائر الجسيمة التي حدثت في الماضي ؛ 'ج' الرعاية والاعالة بعد الطوارئ ، وهي اكثر المراحل إضعافا للعزيمة واكثرها كلفة واطولها مدة ، وهي مرحلة ترغب المفوضية في تقليصها عن طريق الانتقال بشكل اسرع الى المرحلة التالية ؛ 'د' الانشطة القائمة على الاعتماد على الذات ، مما يساعد في استعادة اللاجئين لاحساسهم بالكرامة وتعليمهم مهارات دائمة ، والحفاظ على حيوية ارادة العودة الى بلدانهم وتقليل عولهم . واضاف قائلا إنه في حين ان المفوضية ملتزمة بالاضطلاع بانشطة مولدة للدخل في مشاريعها الخاصة بها ، فانها ترى ان المشاركة المبكرة من جانب الوكالات الانمائية ، وخصوصا برنامج الامم المتحدة الانمائي ، هي امر حتمي ، وان المفوضية تقدر الدعم المقدم من الحكومات لضمان تحقيق ذلك . وقال إن ثمة تحديا يتمثل في تحسين نسبة الاموال المخصصة للحلول الدائمة . واشار الى ان النداء الحاشد للقوى الذي وجهه المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا هو نداء شعاره "حان الوقت لايجاد الحلول" (انظر A/39/402 ، الفقرة ٥٩) . واشار نائب المفوض السامي الى المبادئ الحيوية التي اقرها هذا المؤتمر ، فشدد على ان مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الامم المتحدة الانمائي يحاولان العودة بالمؤتمر الدولي الثاني لتقديم المساعدة للاجئين في افريقيا الى مساره الصحيح . وقد تم تخصيص اكثر من ستة ملايين دولار من المبلغ الخام للصندوق الاستئماني التابع لهذا المؤتمر وقدره سبعة ملايين دولار . (ويرد تحت عنوان فرعي مستقل ادناه بحث لمسالة المعونة المقدمة الى اللاجئين والتنمية) .

٥٢ - كذلك شرح نائب المفوض السامي الطريقة التي يتعين بها اعتبار مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين " عاملة بالكامل" ، وشرح عملية تعزيز دوائر خدمات الدعم المادي التابعة للمفوضية ولا سيما إنشاء دائرة اللوازم والمعونة الغذائية (التي تقوم بتدبير المعونة الغذائية والتخطيط الشامل لها ، فضلا عن مراقبة شحن البضائع الغوثية الخاصة بالمفوضية) ودائرة خدمات الدعم التقني (التي توفر "دعما كامل المراحل" الى المكاتب الاقليمية في كل قطاع من قطاعات اي عملية إغاثة للاجئين) . وكرر الاعلان عن ان اولويات المفوضية هي التاهب ، والاستجابة العاجلة والمرنة لحالات الطوارئ ، والدقة والنشاط في تخطيط المساعدة وتنفيذها ، وتشجيع الاعتماد على

Digitized by UNOG Library

الذات ، والاشراك المبكر للوكالات الانمائية والاهم من ذلك كله الحركة السريعة نحو ايجاد حلول والقيام ، حيثما أمكن ، بتجنب الحالات التي تديم العول والحاجة الى الاغاثة .

٥٤ - وقد أعاد عدد كبير من المتكلمين ذكر مبدأ التقاسم المنصف للاعباء في دعم اللاجئين . كذلك أيد عدة متكلمين اعتماد النهج الثلاثي الابعاد إزاء أزمات اللاجئين الوارد وصفه في البيان الافتتاحي الذي أدلى به المفوض السامي وهو : الجمع بين الاستجابة الفعالة للطوارئ . والتوفير العاجل للخدمات الاساسية (الصحة ، والاصحاح ، والتعليم) ، واتخاذ اجراءات في وقت مبكر لتعزيز اعتماد اللاجئين على أنفسهم وذلك تحقيقا لصالح اللاجئين والبلدان المضيفة على السواء . وأشارت بعض الوفود الى التفاعل بين المساعدة ، وتقديم المعونة الى اللاجئين والتنمية والحلول الدائمة ؛ وذكر أحد المندوبين أنه كان يفضل أن تقوم اللجنة بمعالجة المواضيع الثلاثة كل على حدة وطلب إجراء استعراض لهذه المسألة خلال الدورة .

٥٥ - وتحدث عدة متكلمين عن أهمية تعزيز الاعتماد على الذات في مخيمات اللاجئين ريثما يتم التوصل الى حلول دائمة . وقد تم التشديد بصفة خاصة على أن هذا أمر لا بد منه لتخفيف العبء الواقع على عاتق بلدان اللجوء ، خصوصا في العالم النامي . وشرح اثنان من المتكلمين التزام بلديهما ببرامج الاكتفاء الذاتي للاجئين ، وهو التزام لا يزال ينفذ على الرغم من الصعوبات الكبيرة . ورأى هذان الوفدان أيضا أن اللاجئين المستوطنين بصورة تلقائية ينبغي أن يستفيدوا من المساعدة المقدمة من المفوضية في إطار البرامج العامة .

٥٦ - وشدد اثنان من المتكلمين على أنه ينبغي للمفوضية أن تنفذ برامجها الخاصة بالمساعدة في أفضل أوضاع ممكنة وعلى أساس التشاور الأوثق مع الدول المعنية . وأبرز متكلم آخر الحاجة الى وجود علاقة ارتباطية مباشرة بين البرامج الحالية والبرامج المخطط لها والاهداف الرئيسية للمفوضية وذلك في إطار الموارد المحدودة المتاحة . وشدد أحد الوفود على أن تخطيط البرامج بالنسبة الى الأموال الموجودة يجب أن يبدأ في أبكر مرحلة من مراحل دورة البرمجة . ورأى اثنان من المتكلمين أنه ينبغي اشراك الوكالات المنفذة في تخطيط المشاريع في مرحلة مبكرة جدا .

٥٧ - وقد جرى الترحيب بصورة عامة باعادة توجيه المساعدة المقدمة من المفوضية ، ولا سيما التشديد على المزيد من الدقة والنشاط في عملية التخطيط والتنفيذ . بيد أن

Digitized by UNOG Library

احد المتكلمين شدد على أن ذلك ينبغي أن يفضي الى التخفيف من العبء الثقيل الواقع على عاتق البلدان النامية المستضيفة للاجئين ، خصوصا في افريقيا ، وقال إنه من المؤسف ألاّ يجري تجنيب هذه البلدان اثر التخفيضات البرنامجية التي تجريها المفوضية . ورأى هذا المندوب أن مشاريع المفوضية ينبغي ألاّ تنجز بصورة مبتسرة عن طريق تخفيض معايير التنفيذ ، مما يزيد من العبء الواقع على عاتق البلدان المضيفة وعلى المفوضية نفسها في نهاية المطاف . وأعرب مندوب آخر عن رأي مفاده أن مصطلح "عاملة" اذا ما طبق على المفوضية يمكن أن يكون مضللا ، ولكنه يقبل معنى هذا المصطلح كما عرّفه نائب المفوض السامي .

٥٨ - وذكر عدد من المتكلمين أنه يتعين إيلاء اهتمام لتقييم أنشطة المساعدة . ورحب عدة متكلمين بانشاء لجنة تقييم تابعة للمفوضية تحت اشراف نائب المفوض السامي . واقترح أحد الوفود أن تركز اللجنة على المسؤوليات الاقليمية الشاملة للمفوضية وليس على مشاريع محددة . ودعا الوفد نفسه الى اتاحة مزيد من المعلومات التحليلية المتعلقة بالتقييم للجنة التنفيذية . ورأى متكلم آخر أن تقارير التقييم والتقارير التقنية هي أداة عمل هامة للحكومات وأبدى استعداد حكومته للمشاركة في البعثات التقنية التي توفد الى الميدان . وشدد أحد المتكلمين على أهمية اشراك البلدان المضيفة في تقييم البرامج .

٥٩ - وشدد عدة متكلمين على أهمية تشجيع اشتراك اللاجئين في البرامج التي تعنيهم . وذكر أحد المتكلمين أنه ينبغي عدم فرض هذه البرامج على اللاجئين .

٦٠ - وشدد عدد من المتكلمين على أهمية إيلاء اهتمام متزايد لاحتياجات اللاجئات فيما يتعلق بالحماية وكذلك بتعزيز اعتمادهن على الذات عن طريق برامج المساعدة التي تولي الاعتبار لمصالحهن وحقوقهن والتي يستطعن المشاركة فيها مشاركة كاملة . وألمح بعض هؤلاء المتكلمين أيضا الى احتياجات اللاجئين الأطفال ، خصوصا فيما يتعلق بتزويدهم بما يناسبهم من التعليم والارشاد الاجتماعي والديني . ورحب بعض المتكلمين بالتدابير التي اتخذتها المفوضية بالفعل لصالح اللاجئات والأطفال اللاجئين . ودعا أحد المندوبين الى تحسين الابلاغ من جانب المفوضية فيما يتعلق باللاجئات من حيث مجموع احتياجاتهن .

٦١ - وأبرز أحد المتكلمين الحاجة الى أن تفهم الحكومات برامج المفوضية المقترحة من حيث علاقتها ببلوغ أهدافها . ورأى هذا المندوب أن الاستجابة للقرار الذي اتخذته

Digitized by UNOG Library

اللجنة التنفيذية في السنة الماضية في هذا الخصوص كان خطوة أولى مفيدة . ورحبت عدة وفود بما يتوقع من إجراء المزيد من المشاورات بشأن هذه المسألة في كانون الثاني/يناير .

دال - الحلول الدائمة

(البندان ٤ و ٦ من جدول الأعمال)

٦٢ - شدد جميع المتكلمين على الحاجة الى ايجاد حلول دائمة لمشاكل اللاجئين . وأشار أحد الوفود الى ما ذكره المفوض السامي من أن استمرار وجود عدد من حالات اللاجئين دون أمل في ايجاد حل دائم لها هو أكبر مشكلة من مشاكل اللاجئين في العالم اليوم . ورحبت وفود أخرى بما لدى المفوض السامي من "توجه نحو ايجاد الحلول" ، وبادراك المفوضية للحاجة الى التخطيط للحلول في بداية نشوء كل مشكلة ، وبزيادة نصيب الموارد الذي يجري تخصيصه لغرض ايجاد هذه الحلول . وشدد بعض المتكلمين على أهمية اتباع نهج اقليمي إزاء الحلول الدائمة . وردد عدد من المتكلمين الرأي القائل بأنه لا يكفي أن تقوم البلدان المضيفة بتقديم ثبرعات مالية الى المفوضية ، بل إن عليها أيضا أن تتقاسم عبء تقبل وجود لاجئين على أرضها . ورأى أحد المتكلمين أن هناك حاجة الى وضع مبادئ توجيهية شاملة بشأن الحلول الدائمة من شأنها أن تفضي الى اتباع نهج أكثر فعالية من أجل تحقيقها .

٦٣ - ووافق جميع المتكلمين على أن العودة الطوعية الى الوطن هي الحل الأفضل لحالات اللاجئين ورحبوا بتشديد المفوض السامي على هذا الحل . وشدد عدد كبير من المتكلمين على أنه ينبغي أن يحدد بعناية الطابع الطوعي لحركة العودة الى الوطن وينبغي استشارة اللاجئين قبل اتخاذ المفوضية لخطوات . وأشارت عدة وفود الى أن الأحوال المفضية الى العودة الطوعية الى الوطن ليست متاحة في بعض حالات اللاجئين الرئيسية المعاصرة ولذلك فان برامج المساعدة وإعادة التوطين لا تزال ضرورية . ورأى وفد آخر أن حركات العودة الى الوطن تعرقل أحيانا بفعل عدم توفر الارادة السياسية لدى بعض الدول .

٦٤ - ورحب بعض المتكلمين ، ومن بينهم مراقبون ، بحركات العودة الطوعية الى الوطن في مناطقهم وخصوصا من بلدانهم والبها ، ودعوا الى توفير مساعدة وافية من المفوضية لتسهيل إعادة دمج اللاجئين . بيد أن أحد الوفود قد ذكر أن عودة أعداد

Digitized by UNOG Library

كبيرة من اللاجئين الى بلده ، بالاضافة الى انها تنطوي على مشكلة استيعاب لا يمكن تذليلها ، يمكن أن تصبح مصدرا لانعدام الامن ؛ ومع ذلك فان حكومته ستدرس كل طلب من الطلبات الفردية الخاصة بالعودة الى الوطن بما يتفق مع الصكوك القانونية الدولية المتصلة باللاجئين وكذلك مع الانظمة النافذة في بلده . وأوضح أن من شأن تضامن المجتمع الدولي ، وخصوصا تضامن البلدان المجاورة ، في التوطين الدائم لهؤلاء اللاجئين في البلدان المضيفة ، أن يساعد في حل هذه المشكلة .

٦٥ - ولاحظ عدد من المتكلمين النسبة المختلفة للموارد المخصصة لكل حل من الحلول الدائمة الثلاثة . وذكر أحد الوفود أنه في حين أنه ليس من المستغرب أن نحو ٩٠ في المائة من هذه الموارد مخصصة للدمج المحلي ، فانه ينبغي زيادة النسبة المخصصة للعودة الطوعية الى الوطن . ودعا الوفد نفسه ، تؤيده في ذلك وفود ثلاثة أخرى ، الى توفير المزيد من البيانات التحليلية بشأن الحلول الدائمة بغية تسهيل تقييم انجازات المفوضية في هذا المجال . وأعرب كثير من المتكلمين عن رأي مفاده أنه لا ينبغي وضع "تسلسل هرمي للحلول" ؛ وذكر أحد الوفود أن الدمج المحلي ليس حلا أصل أو أنسب من إعادة التوطين . ورأى مندوبان آخران أنه ينبغي اعتماد نهج الدمج المحلي كلما وحيثما كان ذلك مناسبا . واقترح أحد المتكلمين إنشاء هيئة استشارية تشمل المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الاخرى من أجل إسداء المشورة والتنسيق بشأن الحلول الدائمة .

٦٦ - وأعاد عدد من الوفود تأكيد التزام حكوماتها بتوفير فرص إعادة توطين للاجئين . وأعلن أحد المتكلمين عن مضاعفة حصة بلده في مجال إعادة التوطين ؛ وأشار مندوب آخر الى قبول حكومته للاجئين المعوقين بموجب خطة "العشرين مكانا فاكثر" . وأعلن متكلم ثالث أن الحد الأعلى المتوقع لحصة بلده في مجال إعادة التوطين للسنة المالية الحالية هو ٠٠٠ ٧٠ شخص . وكان نجاح مخطط عروض إعادة التوطين المتعلقة بالانقاذ في البحر موضع اشادة من قبل اثنين من المتكلمين رأيا أن من المهم مواصلته . وشدد متكلم آخر على أن هذا المخطط ينبغي أن يعود بالفائدة على حالات الانقاذ الحقيقية . وأعرب أحد المندوبين عن تقديره للجهود التي تبذلها حكومات أخرى منذ الاجتماع الأخير للجنة التنفيذية من أجل إعادة توطين اللاجئين القادمين من هونغ كونغ . ودعا الى اتخاذ المزيد من الاجراءات . وذكر بعض المتكلمين أن إعادة التوطين لم تعد تكفي كحل وحيد لمشكلة اللاجئين من الهند الصينية ؛ ورأى أحد الوفود أن إعادة التوطين هذه قد أصبحت جزءا من المشكلة .

Digitized by UNOG Library

٦٧ - وكرر وفدان الاعراب عن الرأي القائل بأن إعادة التوطين ينبغي أن تظل الحل الذي يلجأ اليه آخرا . وشكك عدد من الوفود في هذا الرأي . وذكر اثنان من المتكلمين انه ينبغي ألاّ يسمح لهذا المفهوم بأن ينتقص من مسؤولية العالم المصنع فيما يتعلق بتقاسم عبء اللاجئين . وكان من رأي وفد آخر أن إعادة التوطين ينبغي ألاّ تطبق من قبل البلدان التقليدية وحدها فحسب بل من قبل جميع البلدان المعنية بايجاد حلول لمشاكل اللاجئين . ورأى أحد المتكلمين أن إعادة التوطين خارج افريقيا تطبق بطريقة تقييدية على نحو لا داعي له . ورأى أحد الوفود انه إذا لم تكن إعادة التوطين متاحة كخيار ، فانها قد تحفز الى اعتماد موقف تقييدي من جانب البلدان التي تقع على حدود دول اللاجئين .

هاء - المعونة المقدمة الى اللاجئين والتنمية

(البندان ٤ و ٦ من جدول الاعمال)

٦٨ - رحب عدة متكلمين بما أعاد المفوض السامي ونائبه الاعراب عنه من التزام المفوضية بربط المعونة المقدمة الى اللاجئين بالتنمية الاجتماعية - الاقتصادية للبلدان المضيفة . وأكد عدد كبير من المتكلمين أهمية هذا المبدأ . وذكر أحد المتكلمين أن لا ينبغي عزل احتياجات اللاجئين عن احتياجات السكان المحليين . وأعرب أحد المندوبين عن دهشته لكون أكثر من ٩ ملايين من اللاجئين في العالم وعددهم ١١ مليون لاجئ قد لجأوا الى البلدان النامية . وأشار مندوب آخر الى عدم كفاية مساعدة البقاء الطارئة من أجل تخفيف الضغط الواقع على بلدان اللجوء . وأعرب عدة متحدثين عن اهتمامهم وعن بعض التأييد فيما يتعلق بوضع قائمة مقبولة دوليا تضم "البلدان المتأثرة باللاجئين" التي يحق لها الحصول على معاملة خاصة من حيث المساعدة الانمائية الدولية . ورأى عدة متكلمين آخرين أن هذه الفكرة تتطلب المزيد من المناقشة ، وطلب اثنان من المتكلمين من المفوض السامي إجراء المزيد من البحث لهذا المفهوم . وأعرب متكلمان آخران عن تحفظات أو عن شكوك فيما يتعلق بجدوى مثل هذه القائمة .

٦٩ - وأعرب عدة متكلمين عن تأييدهم للاستنتاجات التي خلص اليها المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا (انظر A/39/402) ، الذي سلم بأن مشكلة اللاجئين الافارقة هي مسؤولية دولية . وشرح أحد المتكلمين ما يلقيه اللاجئون والعائدون من عبء على الهياكل الاساسية الاجتماعية - الاقتصادية الهشة للبلدان الافريقية ، ودعا الى زيادة المساعدة المقدمة من المفوضية الى افريقيا .

Digitized by UNOG Library

وناشد متكلم آخر المفوض السامي أن يقوم ، هو ووكالات الامم المتحدة الاخرى والبنك الدولي ، بتحديد وإحياء مشاريع مختارة من مشاريع المؤتمر ، تستجيب للاحتياجات المستمرة المتعلقة بتعزيز الهياكل الاساسية الاجتماعية ـ الاقتصادية لبلدان اللجوء في افريقيا . واعرب متكلمان عن تقديرهما لتمويل مشروعين من مشاريع المؤتمر الدولي المذكور في كل من بلديهما . ورأى عدد كبير من الوفود انه ينبغي للمفوضية أن تتخذ الخطوات الضرورية ، مع البلدان المانحة ، لتنفيذ المشاريع غير المنفذة الخاصة بهذا المؤتمر الدولي ، ودعت هذه الوفود الى زيادة إشراك المجتمع الدولي في هذا الخصوص . ودعا متكلم آخر الى توسيع نطاق مبادئ المؤتمر لتمتد الى خارج افريقيا .

٧٠ - واكد عدة متكلمين على الاهمية الحيوية للتعاون مع برنامج الامم المتحدة الانمائي والبنك الدولي في مشاريع مناسبة . وشدد أحد المتكلمين على انه ينبغي أن تحول مشاريع مناسبة تابعة للمفوضية الى الوكالات الانمائية في الوقت المناسب . غير أن بعض الوفود شككت في الامكانية العملية لادراج مشاريع اللاجئين في خطط التنمية الوطنية ؛ واعرب اثنان من المتكلمين عن عدم موافقتهما على هذا المفهوم من حيث المبدأ . وبينما حثت وفود كثيرة على زيادة التعاون فيما بين الوكالات المتعددة الأطراف من أجل الربط بين المعونة المقدمة الى اللاجئين والتنمية ، فان أحد المتكلمين قد كرر الاعراب عن تأييده للمشاريع الثنائية . واعرب متكلم آخر عن قلقه إزاء نقص الدعم المقدم من المفوضية من أجل المستوطنات التي تم "تصليمها" . وقال إنه لا يزال هناك عدد من التكاليف المتكررة التي يتعين أن تنطبق عليها مبادئ تقاسم العبء على الصعيد الدولي . واقترح أحد الوفود تنفيذ نهج يتمثل في إقامة اتحاد مالي (كونسورتيوم) مع عدد من الوكالات الانمائية لتجنب هذه المشكلة . وعرض متكلم آخر تقاسم خبرة بلده مع المفوضية في برامج الاكتفاء الذاتي وإعادة التوطين الموجهة لأغراض التنمية .

واو ـ مناطق محددة

(البنود ٤ و ٦ و ٧ من جدول الأعمال)

١ - افريقيا

٧١ - كرر رئيس مكتب افريقيا ، في معرض تقديمه لبرامج المفوضية في هذه المنطقة ، الاعراب عن المبادئ التي تقوم عليها برامج المفوضية في القارة . ولخص التطورات الحديثة الرئيسية فيما يتعلق بالبرامج المضطلع بها في اثيوبيا واوغندا وتشاد

Digitized by UNOG Library

وجمهورية افريقيا الوسطى والجنوب الافريقي وجيبوتي وزائير والسودان والصومال مشددا على انه ما كان ليتسنى الاضطلاع بأي من هذه البرامج دون حسن الضيافة الذي ابدته الدول والافراد في افريقيا إزاء اللاجئين .

٧٣ - واعرب عدد من المتكلمين عن قلقهم البالغ إزاء الحالة في الجنوب الافريقي ، خصوصا السياسات المزعزعة للاستقرار التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا في المنطقة . ورحبت عدة وفود بتدابير التأهب التي اتخذتها المفوضية في هذا الخصوص وحثت على اتخاذ المزيد من الاجراءات في إطار منظومة الامم المتحدة من اجل تحسين التنسيق والتخطيط للطوارئ لمواجهة التدفق المحتمل للاجئين الى الجنوب الافريقي . والتمس المراقب عن منظمة الوحدة الافريقية دعم المفوضية في إنشاء لجنة تحضيرية مخصصة للاعداد لمؤتمر دولي بشأن حالة اللاجئين في الجنوب الافريقي . وشرح المراقبان عن المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) والمؤتمر الوطني الافريقي مشاكل اللاجئين الذين تساعدهم حركتاهما وطلبا دعما من اجل صيانة وتوسيع المشاريع الهادفة الى ضمان الاكتفاء الذاتي للاجئين . وحث مراقب آخر المفوضية على تعزيز حماية الموزمبيقيين في جنوب افريقيا . واعرب احد الوفود عن قلقه إزاء تزايد عدد اللاجئين من موزامبيق في سوازيلند ، وخصوصا في ظل حالة الانهاك الاقتصادي . وقال إنه من المتوقع أن تزداد هذه المشكلة سوءا ودعا المفوضية الى تقديم المساعدة . ووجهت طلبات مماثلة من اجل المساعدة فيما يتعلق بزامبيا وزمبابوي .

٧٣ - واشار احد المتكلمين الى حالة اللاجئين في جمهورية تنزانيا المتحدة فبيّن مستوى المساعدة المقدمة من الحكومة وحدد المجالات ذات الاولوية التي ينبغي أن تحظى باهتمام المفوضية . وطعن متكلم آخر في ارقام المفوضية الخاصة باللاجئين في غانا ودعا المفوض السامي الى طلب إجراء تعداد سكاني جديد وتسجيل اللاجئين وطالبي اللجوء في غربي افريقيا ولا سيما في غانا . وكرر ايضا النداء الذي وجهته حكومة غانا في عام ١٩٨٤ الى جميع اللاجئين وطالبي اللجوء الغانيين للعودة الى بلدهم دون أية شروط مسبقة .

٧٤ - واعرب احد المتكلمين عن إعجابه بالعمل الفعال الذي تضطلع به المفوضية في بلدان السهل السوداني . واخذ الكلمة عدد من المندوبين ، بمن فيهم مراقبون ، فشرحوا حالة اللاجئين في بلدانهم هم والسياسات التي تتبعها حكوماتهم في شأن اللاجئين . واشاد احد المتكلمين بالتضامن الانساني للشعوب والحكومات الافريقية مع اللاجئين .

Digitized by UNOG Library

٧٥ - ودعا احد المندوبين الى زيادة المساعدة المقدمة الى السودان واوضح ان اللاجئين المستوطنين تلقائيا في ذلك البلد ، والذين يقدر هو عددهم بنسبة ٥٠ في المائة من مجموع حالات اللاجئين ، لا يتلقون مساعدة من المفوضية . واعلن مندوب آخر عن قيام حكومته بوضع مشروع متكامل في شرقي السودان سيعود بالفائدة على اللاجئين وعلى السكان المحليين على السواء . واعرب احد المتكلمين عن قلقه إزاء الحالة في جنوبي السودان ودعا الى مرور إمدادات الاغاثة الى المدنيين هناك دون عائق . ورحب متكلم آخر بالعودة الطوعية الى الوطن من جانب عدد كبير من الاوغنديين في الشهور الاخيرة . وشرح احد المتكلمين تطور حالة اللاجئين في اوغندا فدعا الى تقديم مساعدة عاجلة من المفوضية الى هذا البلد . وذكر ان استضافة اللاجئين قد شملت طالبي اللجوء من جنوبي السودان الذين اعرب عن امله في ان يعودوا الى بلدهم في يوم من الايام . وفيما يتعلق بالعائدين ، قال إنه يرى انه يتعين التخطيط للطوارئ تحسبا لاحتمال عودة لاجئين آخرين .

٧٦ - ورحب متكلمان بالحوار بين حكومتي اثيوبيا والصومال الذي افضى الى عودة اللاجئين الطوعية الى الوطن في البلد الاول . واعرب احد الوفود عن ارتياحه للاتفاقات المبرمة بين المفوضية والصومال فيما يتعلق بسعر الصرف ونقل اللاجئين الذي تعنى بهم المفوضية من مخيم "تونج وجالي" الى موقع انسب . واعرب آخر عن قلقه فيما يتعلق ببرنامج الاعادة الى الوطن في جيبوتي وحث على عدم حرمان الذين لا يرغبون في العودة الى الوطن من المساعدة المقدمة من المفوضية . وذكر مندوب آخر اقتراح بلده الداعي الى عقد مؤتمر قمة اقليمي لايجاد حلول دائمة لمشاكل اللاجئين في شرقي افريقيا وحث المفوض السامي على معالجة هذه المسالة بصورة جدية وعاجلة .

٧٧ - ورحب متكلمان بنقل برامج الطوارئ لافريقيا من البرامج الخاصة الى البرامج العامة للمفوضية ورأى احد المتكلمين أن الوقت قد حان لتحويل موضع الاهتمام في اعمال المفوضية في افريقيا من الاغاثة الطارئة الى ايجاد الحلول الدائمة . غير أن اثنين آخرين من المتكلمين اثارا التساؤل حول دمج البرامج الخاصة للمفوضية في السودان في برامجها العامة . ورحب احد المندوبين بالزيادة في النسبة المئوية لموارد المفوضية المخصصة لافريقيا ولكنه رأى انه من الضروري زيادة تقاسم الاعباء .

٧٨ - وترد تحت عنوان "المعونة المقدمة الى :للاجئين والتنمية" (انظر الفقرة ٦٩ اعلاه) مناقشة مستفيضة بشان المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا . وشدد احد المتكلمين على أن الحيلولة دون تكرر حالة الطوارئ

Digitized by UNOG Library

الافريقية تقتضي الاستجابة بالكامل لبرنامج العمل الذي وضعه المؤتمر الدولي المعني بتقديم المساعدة إلى اللاجئين في افريقيا (انظر A/39/402 ، المرفق) وتنفيذ الاستنتاجات التي خلصت اليها الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة للحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا .

٢ - آسيا وأوقيانيا

٧٩ - ركز رئيس مكتب آسيا وأوقيانيا ، في معرض تقديمه لبرنامج المفوضية في منطقته هذه على التطورات الاخيرة المتصلة بطالبي اللجوء المنتمين إلى الهند الصينية وخصوصا الحالة في تايلند . وكرر إعلان النداء الذي وجهه المفوض السامي من اجل السعي بمزيد من القوة إلى تحقيق جميع الحلول الدائمة التقليدية . وشرحت ايضا مشكلة اللاجئين "الباقين لمدة طويلة" والترتيب المتعلق بمكافحة القرصنة ، والتفاهم الذي تم مؤخرا بين المفوضية وحكومة جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بشأن الاعادة إلى الوطن والعودة المنظمة لملتمسي اللجوء "غير المقبولين" ، والانهاء التدريجي للمساعدة المقدمة إلى اللاجئين الفلبينيين في شرقي ماليزيا ، وحالة اللاجئين والنازحين في بابوا غينيا الجديدة .

٨٠ - واعرب اثنان من المتكلمين عن قلقهما ازاء الحالة في بابوا غينيا الجديدة وابديا تاييدهما لجهود المفوض السامي الرامية إلى الاهتمام بمشاكل اللاجئين الخطيرة في ذلك البلد . ودعا احد المتكلمين إلى توفير المزيد من المعلومات في وثائق اللجنة التنفيذية حول برامج المفوضية في ذلك البلد .

٨١ - وشرح احد المتكلمين باسهاب حالة اللاجئين في تايلند وأوضح اهتمامات وسياسات الحكومة التايلندية الملكية في هذا المجال . وبعد تكرار الاعلان عن اقفال مخيم اللاجئين في "خاو -اي - دانغ" في نهاية السنة ، أعلنت احدى الحكومات استعدادها لقبول أكبر عدد ممكن من اللاجئين من هذا المخيم من أجل تخفيف خطر عمليات نقل اللاجئين إلى الحدود . وكرر رئيس المكتب ما أعاده المفوض السامي خلال زيارته إلى تايلند من تاكيد ان مكان "خاو -اي - دانغ" هم موضع اهتمام المفوضية وما أعرب عنه من الأمل في أن يتسنى التوصل إلى تفاهم يتفق مع موقفي الجانبين . ورأى أحد المراقبين أن هناك حاجة إلى استراتيجية شاملة للتصدي لمشاكل اللاجئين الخميريين في تايلند وعلى الحدود بين تايلند وكمبوتشيا . وأعرب مراقب آخر عن قلقه البالغ ازاء الاحداث التي تجرى في كمبوتشيا التي وصفها بانها تزرح تحت شكل جديد من أشكال

Digitized by UNOG Library

الاستعمار . كذلك ابدى هذا المتكلم تحفظا فيما يتعلق باستخدام عنوان "الصليب الاحمر الكمبوتشي" في وثائق مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين .

٨٢ - واعرب عدة متكلمين عن قلقهم لكون التوصل إلى حل نهائي لمشكلة لاجئي الهند الصينية يبدو بعيدا ورحبوا بالجهود المجددة التي يبذلها المفوض السامي لمعالجة هذه المشكلة . واشار عدد من المتكلمين على الجهود الرامية إلى ازالة الصعوبات المتعلقة باللاجئين "الباقين لمدد طويلة" وخصوصا في جنوب شرقي آسيا ، وذكر احد هؤلاء المتكلمين انه ينبغي تخفيف صرامة معايير اعادة التوطين الخاصة بهذه الحالات . وشرح احد المتكلمين سياسات هونغ كونغ الخاصة باللاجئين وجهودها الرامية إلى اعادة توطينهم (انظر الفقرة ٦٦ اعلاه) فقال انه يرى تناقضا بين استعداد هونغ كونغ ودول شتى لمنح اللجوء للاجئين من الهند الصينية وبين رفض بعض بلدان اعادة التوطين اعتبار هؤلاء الاشخاص لاجئين . واعرب احد المتكلمين عن تاييده لاجراء استعراض دقيق لحالة اللاجئين من الهند الصينية بغية تحديد الحلول المناسبة .

٨٣ - واشار احد المتكلمين إلى اللاجئين من الهند الصينية الذين تم توطينهم في بلده وعددهم ٢٨٠ ٠٠٠ لاجئ فقال انه على الرغم من وجود بعض الصعوبات وجوانب القصور ، فإن معظم اللاجئين راضون عن حياتهم هناك . وشرح احد المتكلمين حالة اللاجئين في الفلبين والسياسات التي تنتهجها الحكومة في هذا الخصوص .

٣ - اوروبا وامريكا الشمالية

٨٤ - ركزت رئيسة مكتب اوروبا وامريكا الشمالية ، في سياق عرضها لانشطة المفوضية في منطقتها ، على الخطر الذي يتهدد سياسات اللجوء المتسامحة بصورة تقليدية في المنطقة وشرحت الحاجة إلى ايجاد حلول جذرية عن طريق القيام بعمل متضافر . واشارت ايضا إلى استعراض لانشطة المساعدة التي تقوم بها المفوضية واهمية المحافظة على تاييد الراي العام للاجئين .

٨٥ - وتناول عدد من المتكلمين مشكلة الاعداد المتزايدة من طالبي اللجوء في اوروبا ، وشرح عدة متكلمين موقف وسياسات حكوماتهم في هذا الخصوص . وذكر احد الوفود ان العدد الحالي للاجئين في جمهورية المانيا الاتحادية يبلغ ٦٧٣ ٠٠٠ لاجئ وان الانطباع الذي تنقله وثائق المفوضية والذي يوحي بان اغلبية اللاجئين يعيشون في مساكن مجتمعية غير مقبولة هو انطباع غير صحيح . والمح عدة متكلمين إلى صعوبة

Digitized by UNOG Library

اقامة توازن بين العزوف عن قبول الطلبات المنافية للاصول والحفاظ في الوقت نفسه على حقوق اللاجئين . وجرى الترحيب على نطاق واسع بجهود المفوضية في هذا المجال . ورأى أحد المراقبين أن هناك حاجة إلى زيادة اشتراك المفوضية في الاهتمام بانشطة الحماية في أمريكا الشمالية .

٤ - أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٨٦ - عرض رئيس مكتب أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي البرنامج في هذه المنطقة ، فأشار إلى أهدافه العامة وتناول ، تناولا سريعا ، التطورات الرئيسية في المنطقة منذ اعداد وثائق اللجنة .

٨٧ - وشرح عدد من الوفود من المنطقة حالة اللاجئين والسياسات المتعلقة بهم في بلدانها ، وأعربت هذه الوفود عن تقديرها لجهود المفوضية وتعاونها وحثت على زيادة توسيع وتحسين برامج المساعدة . وأشار أحد الوفود إلى أنه ينبغي استرعاء الانتباه إلى مشكلة المواطنين الذين يعيشون بالقرب من مخيمات اللاجئين وخصوصا إلى مشاكل التنمية . كذلك أعربت عدة وفود عن قلقها ازاء تخفيض الاموال المخصصة لتقديم المساعدة إلى بلدان في أمريكا الوسطى . ورأى أحد المندوبين أن حالة اللاجئين في أمريكا الوسطى تبعث على القلق في حين أشار متكلم آخر أيضا إلى الحالة في المكسيك . وكان المعدل المتسارع للعودة الطوعية إلى الوطن في المنطقة موضع ثناء من جانب كثير من المتكلمين الذين أعربوا ، في جملة أمور ، عن تأييدهم لجهود المفوضية الرامية إلى المساعدة في إعادة اللاجئين الهايتيين إلى وطنهم من الجمهورية الدومينيكية . وأعرب مندوب آخر عن تقديره لأعمال اللجنتين الثلاثيتي الاطراف اللتين تتألفان من بلدان اللجوء وبلدان المنشأ والمفوضية واللتين تتمثل أهدافهما في تسهيل العودة الطوعية إلى الوطن .

٨٨ - وطلب مندوب كوستاريكا تخصيص المزيد من الاموال للاجئي أمريكا الوسطى خصوصا في بلده بالنظر إلى تدفق اللاجئين من نيكاراغوا نتيجة لانتهاكات حقوق الانسان في ذلك البلد . واعترض مندوب نيكاراغوا على هذا البيان منكرا وجود مثل هذه الانتهاكات وذكر أن العدوان الخارجي على بلده هو السبب الرئيسي لعدم الاستقرار في المنطقة وبالتالي لحركات اللاجئين . وأعرب مندوب الولايات المتحدة الامريكية عن أسفه لادخال عناصر سياسية في هذا المحفل الانساني .

Digitized by UNOG Library

٨٩ - واشار احد المتكلمين إلى بعض أوجه القصور في الارقام والتقديرات المقدمة في وثائق المفوضية ، واعرب عن خشيته من ان يؤدى ذلك إلى تخفيض في انشطة المفوضية التي لا غنى عنها في امريكا اللاتينية . واستجابة للمناقشة ، طمأن رئيس المكتب المندوبين على أن اعتمادات المفوضية ستخضع لاستعراض مستمر لتلبية الاحتياجات البرنامجية حيثما كان ذلك ضروريا .

٥ - الشرق الاوسط وشمالي افريقيا وجنوب غربي آسيا

٩٠ - عرض رئيس مكتب الشرق الأوسط وشمالي افريقيا وجنوب غربي آسيا الحالة في المنطقة وأوجز عددا من المواضيع المشتركة في برامج المساعدة الخاصة بالمفوضية في المنطقة ، بما في ذلك مجالات الاغاثة ، والخدمات الاساسية ، وانشطة الاعتماد على الذات ، والعلاقات بين اللاجئين والسكان المحليين ، وتنفيذ البرامج ومتابعتها .

٩١ - والمح عدد من المتكلمين إلى مشكلة اللاجئين الافغان واعربوا عن رأي مفاده ان العودة الطوعية إلى الوطن هي الحل الوحيد لمحنتهم . وشرح اثنان من المتكلمين الحالة المحددة للاجئين الافغان في بلديهما . وشرح متكلم آخر مشاكل اللاجئين الافغان فاشار إلى أن ثلاثة أرباع اللاجئين في العالم هم من المسلمين .

٩٢ - واعرب احد المتكلمين في تقديره للجهود التي يبذلها المفوض السامي وموظفوه بتفان في لبنان ، واعرب عن امله في أن تجرى المحافظة على هذه الجهود وتوسيعها بالنسبة إلى الاحداث الدائرة في هذا البلد . وتطرق متكلم آخر إلى الحالة في قبرص وإلى اعمال المفوضية في ذلك البلد ، واعرب عن رأي مفاده أن العودة الطوعية للاجئين القبارصة وعددهم ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ إلى وطنهم هي الحل الدائم الوحيد لمحنتهم . وشرح احد المراقبين المحاولات الجارية لصياغة اتفاقية عربية بشان اللاجئين .

٩٣ - واشار احد المندوبين إلى مشكلة اللاجئين الفلسطينيين في المنطقة فاوضح أن الامم المتحدة قد خلقت هذه المشكلة فينبغي أن تتحمل مسؤولية حلها .

٩٤ - والتمس احد المتكلمين تعاونا أوثق وأكثر كثافة بين المفوضية وحكومة جمهورية ايران الاسلامية فيما يتعلق ببرنامج اللاجئين في هذا البلد ، خصوصا فيما يخص انشطة الاكتفاء الذاتي الطويلة الاجل . والمح إلى حالة اللاجئين غير الافغان في ذلك

Digitized by UNOG Library

البلد الذين راى انه ينبغي عدم اغفال احتياجاتهم . واخذ وفد مراقب الكلمة لينكر وجود مجموعة اللاجئين المعنية .

٩٥ - واشار احد المتكلمين إلى مشكلة اللاجئين الصحراويين في الجزائر وشدد على اهمية توفير تدابير وافية خصوصا من اجل تعزيز الاكتفاء الذاتي إلى ان يتسنى تحقيق العودة الطوعية إلى الوطن . وطعن متكلم تال في الارقام المقدمة وفي وضع الاشخاص المتواجدين في المخيمات في تندوف . وحث على اجراء تعداد سكاني لتلك المجموعة وعلى اعطاء الاشخاص المعنيين فرصة التعبير عن انفسهم بحرية فيما يتعلق بامكانية عودتهم مكرمين وآمنين مع كافة الضمانات التي يمكن ان يطلبها المفوض السامي والتي قال ان المغرب مستعد لاقرارها . واعاد المتكلم الاول ، ممارسا لحقه في الرد ، تاكيد طابع اللجوء وعدد اللاجئين الصحراويين في بلده الذين يبلغ مجموعهم ٠٠٠ ١٦٥ لاجئ ؛ واشار إلى الضمانات المعروضة من الوفد الآخر فحثه على تنفيذ قرار منظمة الوحدة الافريقية ١٠٤(د - ١٩) (انظر A/32/312 ، المرفق) وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ؛ واشار إلى ان المساعدة المقدمة إلى هذه المجموعة من اللاجئين قد ادرجت في البرامج العامة للمفوضية منذ عام ١٩٨٠ . واعرب المتحدث الآخر ، في معرض رده على هذا البيان ، عن دهشته لما حدث من اتخاذ بيانه الاصلي الذي لم يسم فيه اي بلد محدد ذريعة لممارسة حق الرد وحث اللجنة التنفيذية على ان تقتصر على النظر في المسائل الانسانية المعروضة عليها .

٩٦ - واعرب الوفد المغربي عن تحفظه فيما يتعلق بالبرنامج الخاص بالاشخاص الموجودين في مخيمات تندوف في الجزائر . ورحب الوفد الجزائري بالتقدم المستمر المحرز في تنفيذ هذا البرنامج .

زاي - اعادة تنظيم المفوضية/القضايا الادارية (البنود ٤ و ٦ و ٨(ب) من جدول الاعمال)

٩٧ - اعرب نائب المفوض السامي ، في معرض تقديمه للبند ٨(ب) من جدول الاعمال ، عن امتنانه للتاييد العام الذي استمع اليه بخصوص اعادة تشكيل المفوضية والاقتراحات البناءة المقدمة بهذا الصدد . وذكر ان الجزء الرئيسي من الزيادات في التكاليف الادارية نشا عن التقلبات في اسعار الصرف وادراج مخصصات للتدريب في الميزانية . وقد انتقد مجلس مراجعي الحسابات في تقريره الجوانب المختلفة لانشطة المفوضية في عام ١٩٨٥ . واهم نقطة في الموضوع هي ان هذه الانتقادات تكرر التعليق على وجوه

Digitized by UNOG Library

النقص التي لوحظت في سنة ١٩٨٤ وما قبلها . وليس هناك ما يشير إلى جهود تبذل للخروج من حلقة الأخطاء والانتقادات . غير أن المفوض السامي أعطي أولوية عالية للجهود المبذولة لتغيير هذا النمط المؤسف . وهذه الجهود ذات طابع طويل المدى ؛ وبينما يمكن تبين بعض التحسينات في تقرير مراجعي الحسابات بشأن أنشطة عام ١٩٨٦ ، فإن الآثار الإيجابية للجهود الراهنة لن تلاحظ على الوجه الأكمل إلا في تقارير مراجعي الحسابات عن عامي ١٩٨٧ و ١٩٨٨ .

٩٨ - وأكد رئيس مجلس الموظفين ، في كلمته إلى اللجنة في اطار نفس البند ، على استعداد الموظفين لقبول التغييرات لمصلحة اللاجئين ، وأن هذه التغييرات ينبغي صياغتها وتنفيذها بالتشاور التام مع الموظفين . وأكد على الحاجة إلى ادخال تحسينات في ظروف الخدمة في الميدان ، وحث الحكومات على دعم الجهود الرامية إلى تحسين هذه الظروف . وفي معرض اشارته إلى الجهود التي يبذلها الموظفون المحليون والموظفون الدوليون في الميدان ، حيا ذكرى أربعة زملاء جادوا بأرواحهم خلال السنة الماضية . ودعا إلى مزيد من اللامركزية وتفويض السلطة ، وحث الادارة على احترام وتعزيز المؤسسات والعمليات التي تفضي إلى اشتراك الموظفين في ادارة شؤونهم . وأكد أيضا على ضرورة تعزيز وتوسيع تدريب الموظفين ودور المرأة في المفوضية وأعرب عن تأييده لاجراء استعراض لنظام تقييم أداء الموظفين . وختم كلامه بالتأكيد على أن مجلس الموظفين في المفوضية سيضع دائما مصالح اللاجئين فوق مصالح موظفي المفوضية ، ومصالح موظفي المفوضية ككل فوق مصالح أي فرد . ويشارك مجلس الموظفين المفوض السامي واللجنة فيما يهدفان إليه من تيسير قيام هؤلاء الذين يعملون من أجل المفوضية بالوفاء بمسؤولياتهم على نحو فعال . وأعرب عن تقديره للاهتمام الذي ابداه أعضاء اللجنة بشأن قضايا رفاهية الموظفين وأعرب عن أمله في أن تتمكن مجالس الموظفين من الاعتماد في المستقبل على مساندتهم الايجابية .

٩٩ - ورحب عدد كبير من المتحدثين باتجاه التفكير الجديد في المفوضية والآليات الجديدة التي استحدثت فيها . وأعربوا عن تأييدهم للجهود التي يبذلها المفوض السامي لتطويع هيكل المفوضية التنظيمي لخدمة أهدافها ، وأيضا لبرامجه الاصلاحية ومبادراته الادارية لضمان فعالية وكفاءة توزيع الموارد المتاحة . وأيد معظم المتحدثين تأييدا قويا تركيز المفوض السامي على الأنشطة الميدانية ، كما أشار إلى ذلك في بيانه .

Digitized by UNOG Library

١٠٠ - ورحب كثير من المندوبين ببيانات المفوض السامي ونائب المفوض السامي بشأن اعادة تشكيل المفوضية . وقدروا بصفة خاصة رد المفوضية ايجابيا على توصيات مجلس مراجعي الحسابات بالاضافة إلى تحسين طرق الشراء . وركز معظم المتحدثين على المراقبة المالية وادارة البرامج بوصفهما أمرين أساسيين لاتاحة استخدام الموارد المحدودة على نحو اكفأ . وأعرب أحد المتحدثين عن أمله في ألا تجرى التغييرات ، سواء أكانت ذات طبيعة ادارية أو خلاف ذلك ، على حساب حماية اللاجئين .

١٠١ - ورأى أحد المتحدثين أن عملية اعادة التنظيم جزء من استراتيجية طويلة المدى . وأعرب آخرون عن اعتقادهم أنه من السابق لأوانه تقييم العملية ، ولكنهم ذكروا أنهم يوافقون على الافتراضات الاساسية لهذه العملية ويؤيدون اهدافها . وفي حين أن كثيرا من المتحدثين رأوا أن اعادة التنظيم ستؤدي إلى زيادة الفعالية من حيث التكلفة ، وافق وفد من الوفود على أن الوفورات الفورية لن تظهر على الارجح فور انجاز العملية ، وربما تؤدي إلى زيادة التكاليف الادارية على المدى القصير . ورأى بعض المتحدثين أن اعادة التنظيم ينبغي أن تتم في اطار النمو الصفري وأنه من الصعب قبول زيادات صافية في ترفيع الوظائف أو وظائف اضافية . وذكر متحدث آخر انه ينبغي للجنة التنفيذية ان تدعم الخطوات الرامية إلى زيادة الكفاءة حتى ولو أدى ذلك إلى أن تعيد النظر في بعض قراراتها السابقة .

١٠٢ - وأعرب عدد كبير من المتحدثين عن الأمل في أن تؤدي اعادة التنظيم إلى تعزيز عمليات المفوضية في الميدان . وقد أعرب أحد المتحدثين عن تأييده للتحسينات التي تحققت في القدرة الادارية لممثلي المفوضية الميدانيين . وسأل أحد المتحدثين عن الكيفية التي سيتمكن بها التركيز على العودة الطوعية إلى الوطن في هيكل المفوضية وفي عملياتها . ورحب وفد من الوفود باعادة التنظيم ، لا سيما بالنسبة للمكتب الجديد المخصص لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ، الذي رأى انه سيسهل النظر عن كثب في مشاكل اللاجئين في منطقته .

١٠٣ - ورحب كل المتحدثين تقريبا باعتزام اجراء مناقشة ضافية لاعادة تشكيل المفوضية في الاجتماع غير الرسمي للجنة في كانون الثاني/يناير الذي أعرب وفد من الوفود عن أمله في أن يكون هناك تحضير كاف له من حيث الوثائق والحوار المسبق . وأضاف أحد المتحدثين أن اللجنة التنفيذية الرسمية وحدها هي التي منحت ولاية لتقييم اعادة التنظيم في شكله النهائي وأن الأمر يتطلب من اللجنة التنفيذية اتخاذ قرارات في دورتها الثامنة والثلاثين فيما يتعلق بمستوى الموارد اللازمة . وحث متحدث آخر

Digitized by UNOG Library

المفوض السامي على النظر في كيفية امكان تطبيق توصيات فريق الخبراء الحكومي الدولي الرفيع المستوى ، الذي درس هيكل الامم المتحدة ، على اعادة تنظيم المفوضية كذلك .

١٠٤ - واشارت بعض الوفود إلى التزام المفوضية باجراء توزيع جغرافي اوسع للموظفين والتمست تطبيق هذا المبدا . واعرب بعض المتحدثين عن راي مفاده ان التوظيف في المفوضية ، لا سيما في المقر ، ينبغي ان يعكس على نحو ملائم ، من حيث العدد والدرجة ، التوظيف في بلدان اللجوء الاول النامية التي تستضيف اعدادا كبيرة من اللاجئين . واعرب احد المتحدثين عن القلق بوجه خاص ازاء اختلال توازن التوظيف ، ولاحظ ان بعض البلدان المتقدمة لا تزال ممثلة على مستوى عال في حين ان ثمة بلدانا اخرى لاتزال غير ممثلة . ورحب متحدثان باعتزام زيادة عدد النساء الموظفات ودرجاتهم . وطلب احد المتحدثين تقديم جداول مستكملة وواقعية للموظفين على ان يؤخذ بعين الاعتبار فيها نتائج اعادة التنظيم . وينبغي بصفة عامة ان تكون درجات الموظفين من فئة "ف" و "م" متسقة مع ميزانية عملية المفوضية .

١٠٥ - ورحب عدد من الوفود ببيان رئيس مجلس الموظفين وحث على ايلاء الاهتمام الواجب لما اعرب عنه رئيس مجلس الموظفين من قلق . واعرب عدة متحدثين عن قلقهم بخصوص ظروف الخدمة في الميدان . وحث وفد من الوفود ، في معرض اشارته إلى تعليقات رئيس مجلس الموظفين في هذا الصدد ، على ان تقدم المفوضية مقترحات محددة إلى الحكومات لمعالجة هذه المشكلة اثناء الاجتماع غير الرسمي المقرر عقده في حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، اذا امكن . وايده متحدثان آخران واشارا في نفس الوقت إلى ان اي تغييرات يتم ادخالها يجب ان تجري في اطار النظام الموحد للامم المتحدة .

١٠٦ - واعربت بعض الوفود عن تاييدها لزيادة اللامركزية وتفويض السلطة كما اعربت عن املها في ان تكون الازمة الراهنة مجرد ازمة مؤقتة . واعرب احد المتحدثين عن امله في انشاء آلية استشارية منتظمة وتمثيلية لمعالجة جميع جوانب التطوير المهني للموظفين ، واشار إلى ان ذلك ضروري ايضا لخلق الثقة لدى العاملين في الميدان .

١٠٧ - وسجل كثير من المتحدثين اعجابهم بالعمل الشاق والمتفاني الذي يضطلع به موظفو المفوضية في كل من المقر والميدان . وانضم وفدان إلى رئيس مجلس الموظفين في الاشادة بذكرى الزملاء العاملين في المفوضية الذين جادوا بارواحهم في خدمة قضية اللاجئين خلال السنة الماضية .

Digitized by UNOG Library

حاء - جمع الأموال
(البندان ٤ و ٨ (أ) من جدول الأعمال)

١٠٨ - عرض رئيس دوائر جمع الأموال الحالة المالية الراهنة ، وحث الحكومات على عقد تبرعات على أعلى مستوى ممكن لدعم برامج عام ١٩٨٧ في مؤتمر إعلان التبرعات المقبل الذي ستعقده المفوضية وذلك لتأمين قدر كاف من الأموال في بداية السنة البرنامجية .

١٠٩ - وأوضحت عدة وفود مستوى المساعدة المالية التي تقدمها إلى المفوضية ، وتعهدت بمواصلة تقديم الدعم ، وأعلنت عن مساهمات جديدة إلى المفوضية . وأعرب أحد المتحدثين عن قلقه لأن النسبة المئوية من المساهمات "المخصصة" ارتفعت إلى ٤٣ في المائة ورأى أن ذلك يعرض فعالية المفوضية للخطر . وأكد متحدثان على أن جزءا كبيرا من مساهمتهما "غير مخصصة" وذلك لإعطاء المفوضية مرونة أكبر في استخدام الأموال المتاحة فيما تمس الحاجة اليه . وذكرت احدى الحكومات المانحة أنها تعطي أولوية قصوى إلى البرامج العامة للمفوضية .

١١٠ - ورحب أحد المتحدثين بما وصفه بالحالة المالية المحسنة للمفوضية في السنة الجارية ، وأعرب متحدثان آخران عن قلقهما بسبب الصعوبات المالية للمفوضية وحجم العجز الراهن . وأعرب متحدثان آخران عن اهتمامهما بالا تظهر لدى المفوضية حالة من العجز المالي المزمن . وحث متحدث المفوضية على وضع خطط طارئة في حالة عدم كفاية الأموال لجميع المشاريع . وأعرب آخر عن رغبته في أن تقدم المفوضية معلومات أكثر عن النفقات استكمالا للوثائق المقبلة بخصوص حالة التمويل .

١١١ - وأكد عدد من المتحدثين على أهمية المنظمات غير الحكومية في جمع الأموال . وأشار مندوب إلى انه لا يوجد الا ٥٦ منظمة غير حكومية مذكورة بين الجهات المانحة للمفوضية ، منها ٣٦ منظمة غير حكومية يابانية ، وقال انه ينبغي بذل جهود لتوسيع مصادر مساهمات المنظمات غير الحكومية . وأشار عدد من المتحدثين بعبارات ايجابية إلى حملة "عام ١٩٨٦ للاجئين" التي اضطلعت بها البلدان النوردية .

١١٢ - وحث كثير من المتحدثين على "تقسيم الأعباء" على نحو افضل بين الجهات المانحة . واقترح بعض المتحدثين على المفوضية ان تستكشف مصادر جديدة للتمويل ، لا سيما في القطاع الخاص . ورأى أحد المراقبين أن الانفاق على شؤون الاعلام ينبغي أن تنظر اليه المفوضية بوصفه استثمارا ستسترده إلى حد كبير عند زيادة المساهمات

Digitized by UNOG Library

المقدمة إلى برامج المفوضية . ورأى مندوب أن المفوضية ينبغي أن تستخدم إلى أقصى حد وسائط الاعلام لأغراض جمع الأموال .

١١٣ - وذكر ممثل لجنة الاتحادات الأوروبية أنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لدمج المعونة المقدمة إلى اللاجئين في البرامج الانمائية الخمسية التي وافقت عليها الجماعة الأوروبية والدول النامية الموقعة على اتفاقية لومي .

طاء - المنظمات غير الحكومية
(البنود ٤ و ٥ و ٦ و ٨ من جدول الأعمال)

١١٤ - أعرب عدد كبير من المتحدثين عن تأييدهم لدور المنظمات الطوعية في تعزيز قضية اللاجئين في جميع أنحاء العالم ورحبوا بالتزام المفوض السامي بتعزيز التعاون الوثيق للمفوضية مع المنظمات غير الحكومة . وأشار أحدهم إلى أن المنظمات غير الحكومية أقرب إلى رجل الشارع من شركاء المفوضية الآخرين وينبغي عدم التقليل من أهميتها . وحث متحدث آخر المفوض السامي على تعبئة المنظمات غير الحكومية والرأي العام العالمي لايجاد حلول لجذور أسباب مشاكل اللاجئين .

١١٥ - وأشار رئيس المجلس الدولي للوكالات الطوعية إلى أن المنظمات غير الحكومية تعمل كشريك مع المفوضية بحكم هويتها الخاصة والتزامها بقضية اللاجئين ، وأن دور المفوضية بوصفها وكالة رائدة تعمل باسم المجتمع الدولي قد حظي بتأييد الوكالات الطوعية منذ مدة طويلة وتكمن في هذا الدور مسؤولية المفوضية لتوفير الحماية وايجاد حلول دائمة حتى بعد تسليم برامج المساعدة إلى الوكالات الاخرى . وقال انه يرى في تزايد عدد المنظمات غير الحكومية برهانا على الاشتراك والاهتمام الشعبيين . فقد عبأت المنظمات غير الحكومية ملايين الدولارات وآلاف المتطوعين الذين سهلوا مهمة الحكومات والوكالات الحكومية الدولية مثل المفوضية . ورددت ثلاثة وفود أخرى هذه الآراء بعد ذلك .

١١٦ - وقال ممثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن للجنة الدولية للصليب الأحمر وللمفوضية ولايتين مكملتين لبعضهما البعض وأكد على الأهمية التي تعلقها المنظمتان على احترام الحكومات للمبادئ الانسانية الأساسية والتزاماتها بالمعاهدات . ورحب بالتعاون بين المنظمتين في الميدان وفي جنيف . وعرض الأمين العام لعصبة جمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر أنشطة منظمته لصالح اللاجئين ، لا سيما ما تقدمه من دعم للعمل الذي تضطلع به الجمعيات الوطنية .

Digitized by UNOG Library

ياء - التعاون بين الوكالات
(البنود ٤ و ٥ و ٦ و ٨ من جدول الأعمال)

١١٧ - حث عدد من المتحدثين على تعزيز التعاون وتحسين تدفق المعلومات بين المفوضية والوكالات الأخرى التي تقوم بأعمال ذات صلة بها .

١١٨ - وسعى عدد كبير من المتحدثين إلى تعزيز التعاون في مجال العمليات بين المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ، والبنك الدولي ، واللجنة الدولية للصليب الأحمر ، واللجنة الحكومية الدولية للهجرة . وأعرب أحد الوفود عن تحفظاته فيما يتعلق باللجنة الحكومية الدولية للهجرة .

١١٩ - وتحدث ممثلون عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، واليونسكو ، وبرنامج الأغذية العالمي ، واللجنة الحكومية الدولية للهجرة عن الحالة الراهنة واحتمالات المستقبل بالنسبة لتعاونها مع المفوضية . ولاحظ ممثل برنامج الأمم المتحدة الانمائي عدد استعراض تعاون وكالته مع المفوضية انه لا يمكن فصل الحلول الدائمة للاجئين عن الخطط الانمائية العامة ، وأعاد تأكيد التزام البرنامج الانمائي بتنفيذ توصيات المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة إلى اللاجئين في أفريقيا . وقال انه أحاط علما ، بعناية ، بالتعليقات الكثيرة التي قدمها المندوبون وحثوا فيها على تعزيز التعاون بين برنامج الأمم المتحدة الانمائي والمفوضية .

كاف - ردود المفوضية
(البنود ٤ و ٦ و ٨ من جدول الأعمال)

١٢٠ - أعرب المفوض السامي ، في تعليقه على المناقشة العامة عن تقديره ، وتقدير موظفيه ، لا سيما الموجود منهم في الميدان ، للتعليقات المقدمة حتى الآن . وذكر أن الطريق لا يزال شاقا وطويلا ، ولكنه قال إن المناقشات برهنت على عزم الحكومات على مواجهة مشاكل اللاجئين . وقال انه يدرك أن عددا معينا من المسائل والشكوك لا يزال قائما ، ولكن هذا أمر طبيعي في سياق المداولات الديمقراطية التي يرحب بها . وأضاف ان المناقشات تضمنت الاعراب عن تشجيع ودعم بلدان اللجوء الأول ، لا سيما في العالم النامي ، مما يؤمل معه أن تتمكن من مواصلة سياساتها السخية فيما يتصل باللجوء واستضافة اللاجئين . وأشار إلى أن الكرامة والأمن أمر حيوي عند البحث عن حلول دائمة ، وأن المناقشة حول الاحتجاز والهجمات العسكرية لا تكشف عن اهتمامات

Digitized by UNOG Library

المندوبين فحسب . ولكنها ايضا تعكس اصرارهم على التوصل إلى توافق للآراء . ورحب المفوض السامي أيضا بما أبرز من تاكيد على مشاكل المرأة اللاجئة . وقال فيما يتعلق بإعادة التنظيم ، انه يتطلع إلى أن تبدي الدول الاعضاء رأيها بشان خطة العمل الجديدة للمفوضية في كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ . وفيما يتعلق بالتمويل ، فإن المفوضية لم تخطر إلى تخفيض برامجها تخفيضا حادا في عام ١٩٨٦ ، ولكنه أعرب عن امله في ان تتوفر الاموال الكافية في بداية عام ١٩٨٧ للسماح بتنفيذ المشاريع حسب الخطة الموضوعة . ورحب المفوض السامي أيضا بالتاييد الذي أعربت عنه المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بالعمل المقبل .

١٢١ - وفي تعليقه على المناقشة حول المساعدة والحلول الدائمة ومعونة اللاجئين والتنمية ، لاحظ نائب المفوض السامي الدعم العام المقدم لاطار عمل المفوضية في مجال المساعدة ، ولاضطلاعها بدور نشط في ايجاد حلول ، لا سيما العودة الطوعية إلى الوطن . ولاحظ أيضا الاتفاق العام على النظر في القضايا الثلاث المدرجة تحت بند واحد في جدول الاعمال ، وما أعرب عنه من تقدير بالنسبة لشكل ومحتويات وثائق المفوضية ، فضلا عن البيانات الايجابية الصادرة عن برنامج الامم المتحدة الانمائي . وأعرب عن امتنانه للقبول الذي حظي به تعريفه لمفهوم الخاصية التنفيذية الذي لا يشكل فكرة جديدة بالنسبة للمفوضية . فقد صنف "مرجع ممارسات هيئات الامم المتحدة" الذي يرجع عهده إلى عام ١٩٥٥ ، المفوضية على أنها وكالة تنفيذية . وعلل نقل برنامج السودان إلى البرنامج العام بالتشديد على أن المفوضية لجات بعد انتهاء الحالة الطارئة إلى نهجها التقليدي ، لعدم وجود "أمور وسط" في الحالات التي تقدم اليها المساعدة . وختم كلامه بالاعراب عن تقديره للمساهمة الكبيرة المقدمة إلى بلدان اللجوء الاول التي آوت اعدادا كبيرة من اللاجئين رغم العقوبات التي ينطوي عليها ذلك .

١٢٢ - وفي تعليقه على المناقشة حول الادارة والتنظيم ، أعرب نائب المفوض السامي عن تقديره للتاييد الذي ناله الاتجاه العام للمفوضية ، والتغييرات التنظيمية ، وتحسين مراقبة الميزانية ووسائل الابلاغ ، والمحاولات المبذولة للخروج من الدورة السلبية لتقارير مراجعة الحسابات . ورحب بالبيان الذي يدعو إلى عدم السماح للنمو الصفري بعرقلة المفوضية عن انجاز مهامها الاساسية . وذكر أن عدد وظائف المشاريع ("م") ، التي تعتبر اساسية بالنسبة لقدرة المفوضية على الاستجابة إلى الاحتياجات ، سيستمر التوسع فيها وتقليصها وفقا لتغير أوضاع اللاجئين . وذكر أيضا أن المجلس الاستشاري المخصص هو تدبير استثنائي اتخذ في اطار اعادة التشكيل لمواجهة أشكال وضع الموظفين في وظائف جديدة في الوقت المناسب . وقال ان المفوضية ترغب في العودة إلى

Digitized by UNOG Library

عملية التوظيف التقليدية ، وان كان ينبغي ان تبقى القرارات المتعلقة ببعض الوظائف الرئيسية في صميم مسؤولية رئيس المنظمة وادارتها .

لام - اعتماد مشروع جدول أعمال الدورة الثامنة والثلاثين
(البند ٩ من جدول الأعمال)

١٣٣ - ورأى أحد المندوبين أن دمج ثلاثة بنود حاسمة - هي المساعدة ، والحلول الدائمة ، والمعونة المقدمة إلى اللاجئين والتنمية - في بند واحد في جدول الأعمال يؤثر على امكانية اجراء مناقشة بناءة في ضوء القيد الزمني المفروض على من يأخذ الكلمة . وعليه ، فإنه يقترح ان يقسم البند إلى بندين أو أكثر ، أو أن يخصص وقت أطول لمن يرغب التحدث في القضايا الثلاث بتعمق . وأعرب متحدثان آخران عن تعاطفهما مع هذا الموقف ، ولكنهما قالا ان الفوائد التي تجنيها اللجنة من تخفيف التداخل والازدواجية الملازمين لفصل هذه البنود تجعلها لا تقدم على اتخاذ هذه الخطوة . وحثا على اعطاء المتحدثين الوقت الكافي عند معالجتهم هذا الموضوع لكي يعربوا عن اهتماماتهم بشأن هذه القضايا الهامة . واقترح أحدهما تكليف الرئيس بمسؤولية تنظيم المناقشة بل والترتيب لاجراء مزيد من المناقشات داخل الاجتماع أو خارجه بشأن هذه المواضيع إن امكن ذلك . وقال الرئيس انه أحاط علما بهذه الأفكار . ولكن بما أنه تبين أن الدورة الأولى بجدول أعمالها المنقح كانت ناجحة ، فانه يفضل الاحتفاظ بجدول الأعمال الحالي ، على أن تدرس المشكلة قبل انعقاد الدورة القادمة لايجاد طريقة مرضية للوفاء بطلب المندوب الأول . وعلى هذا الأساس اعتمدت اللجنة مشروع جدول أعمال دورتها الثامنة والثلاثين الوارد في الوثيقة A/AC.96/687 .

ثالثا - مقررات واستنتاجات اللجنة

مقررات عن الشؤون العامة

١٣٤- إن اللجنة التنفيذية :

(أ) هنأت أعضاء المكتب على انتخابهم وحيّت الرئيس الخارج لاشرافه على اللجنة خلال السنة الماضية ؛

(ب) أعربت عن تقديرها للبيان الافتتاحي الذي ألقاه المفوض السامي وعرض فيه النهج الذي سيتبعه بخصوص المشاكل الحرجة التي تواجه المفوضية ؛ وأثنت على

Digitized by UNOG Library

المفوض السامي للخطوات النشطة والايجابية التي اتخذها للوفاء بمهامه في الشهور الاولى من توليه منصبه وللجهود الكبيرة التي بذلها شخصيا لزيارة البلدان الرئيسية والمواقع التي تهتم بها المفوضية ؛

(ج) ايدت التزام المفوض السامي بالسعي الى ايجاد حلول دائمة لمشاكل اللاجئين المتطاولة الأمد ، وطلبت من المجتمع الدولي أن يتعاون معه تعاونا تاما في جهوده ، ورجت في هذا الصدد بزيادة الحصة المخصصة من موارد المفوضية المالية لايجاد حلول دائمة ؛

(د) اشارت مع التقدير الى المساهمات الكبيرة التي قدمتها بلدان اللجوء ، بقبولها عددا كبيرا من اللاجئين على الرغم من الصعوبات الداخلية الخطيرة التي تواجهها في كثير من الاحيان ، وحثت الحكومات الاخرى على أن توفر المساعدة وتسهل اعتماد اللاجئين على انفسهم ، بروح من التضامن الدولي وتقاسم الاعباء على نحو منصف ؛

(هـ) ايدت تركيز المفوض السامي على التشاور الوثيق مع اللجنة التنفيذية ومع الحكومات والمجموعات الاقليمية المهتمة بقضايا اللاجئين ، وشجعت السعي الى بذل مزيد من الجهود لتعبئة مزيد من الدعم الدولي لقضية اللاجئين ؛

(و) رحبت بالتحسينات التي ادخلت على الوثائق والتقارير المقدمة الى اعضاء اللجنة التنفيذية ، وحثت المفوضية على الاستمرار في بذل الجهود ، بالتعاون مع اللجنة ، لتبسيط وتحسين الوثائق والتقارير ؛

(ز) لاحظت مع التقدير استمرار التعاون بين المفوضية والوكالات والبرامج المختلفة في منظومة الامم المتحدة ، فضلا عن سائر المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ، بهدف استخدام مواردها وطاقاتها استخداما رشيدا وفعالا ومتناسقا لصالح اللاجئين والنازحين ؛

(ح) اثنت على المفوض السامي وعلى موظفي المفوضية لما يضطلعون به من عمل قيّم لصالح اللاجئين في ظروف صعبة في كثير من الاحيان في جميع انحاء العالم ، وحيّت ذكرى الموظفين الاربعة الذين جادوا بحياتهم اثناء اضطلاعهم بواجباتهم خلال السنة الماضية .

Digitized by UNOG Library

الحماية الدولية - استنتاجات عامة

١٣٥- إن اللجنة التنفيذية :

(أ) أقرت أن مباشرة المفوض السامي لمهمة الحماية الدولية أصبحت مسألة متزايدة التعقيد بسبب كثرة عدد اللاجئين وطالبي اللجوء وتغير نمط تنقلاتهم الراهنة ؛

(ب) أقرت بأنه يجب أن ينظر الى مسألة ايجاد الحلول بوصفها جانبا هاما من وظيفة المفوض السامي الخاصة بالحماية الدولية بسبب طبيعة مشاكل اللاجئين المعاصرة ؛

(ج) أقرت بأهمية قيام الحكومات بتقديم كامل الدعم عن طريق اتاحة حلول دائمة لمشاكل اللاجئين في المناطق الأصلية ما أمكن ، وذلك لتسهيل قيام المفوض السامي على نحو فعال بمهمة الحماية الدولية ، ولاحظت مع التقدير الجهود التي يبذلها المفوض السامي منذ الدورة السادسة والثلاثين للجنة التنفيذية لترتيب مشاورات بين الحكومات المعنية بغية معالجة المشاكل المتصلة بمجموعات محددة من اللاجئين ، وبصفة خاصة المشكلة التي يثيرها تحرك اللاجئين وطالبي اللجوء من منطقة الى أخرى ؛

(د) أعادت التأكيد على الأهمية الحاسمة للعودة الطوعية الى الوطن بوصفها حلا لمشاكل اللاجئين الحالية ورحبت بالجهود المتواصلة التي يبذلها المفوض السامي لتشجيع العودة الطوعية الى الوطن مع مراعاة الاستنتاج رقم ١٨[٥] والاستنتاج رقم ٤٠[٣] اللذين اعتمدتهما اللجنة التنفيذية في دورتها الحادية والثلاثين ودورتها السادسة والثلاثين على التوالي ؛

(هـ) أقرت بأن البحث عن حلول دائمة يشمل الحاجة الى معالجة أسباب انتقال اللاجئين وطالبي اللجوء من بلدانهم الأصلية وأسباب انتقالهم بعد ذلك من بلدان اللجوء الأول ؛

(و) رحبت بانضمام غينيا الاستوائية ، وتوفالو ، وبابوا غينيا الجديدة ، وفنزويلا مؤخرا الى اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين[١]

Digitized by UNOG Library

وبروتوكول عام ١٩٦٧[٣] ، مما يرفع عدد الدول الاطراف في هذين الصكين الانسانيين الاساسيين الى اكثر من ١٠٠ دولة طرف ، ورحبت بجهود المفوضية لتشجيع مواصلة الانضمام الى هذين الصكين اللذين يؤمل أن ينضم اليهما كل الدول الاعضاء في الامم المتحدة في الوقت المناسب ؛

(ز) اعادت تاكيد اهمية التشريع الوطني و/او التدابير الادارية في ضمان كفاءة تنفيذ الاعراف المحددة في الصكوك الدولية الواجبة التطبيق فيما يتصل باللاجئين ، ورحبت بجهود المفوض السامي لتشجيع اعتماد مزيد من هذه التدابير ؛

(ح) اعادت تاكيد اهمية جهود المفوضية في النهوض بتطوير وتقوية القانون الدولي الخاص باللاجئين عن طريق تنظيم أو دعم اجتماعات الموائد المستديرة ، والحلقات الدراسية ، وحلقات التناقش في مناطق مختلفة من العالم ، ولضمان نشر مبادئ القانون الدولي للاجئين على اوسع نطاق ممكن ؛

(ط) اقرت بقيمة الصكوك الدولية التي تحدد الاعراف التي تتبع في معاملة اللاجئين على الصعيد الاقليمي ، ولاحظت مع التقدير التقدم المحرز في هذا الميدان من خلال جهود جامعة الدول العربية ، واللجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الافريقية ، ومجلس أوروبا ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، ومنظمة الدول الامريكية ، ومنظمة المؤتمر الاسلامي ؛

(ي) لاحظت بقلق أن الحقوق الاساسية للاجئين وطالبي اللجوء في مناطق مختلفة من العالم قد انتهكت انتهاكا خطيرا وأن اللاجئين وطالبي اللجوء قد تعرضوا الى اعمال العنف الجسدي ، واعمال القرصنة ، والاعادة القسرية الى بلدانهم الاصلية في تجاهل لمبدأ عدم الاعادة القسرية ؛

(ك) لاحظت بقلق ان مخيمات ومستوطنات اللاجئين ظلت منذ الدورة السادسة والثلاثين للجنة موقع هجمات عسكرية او مسلحة ، واعربت عن املها في أن تسفر الجهود المبذولة حاليا لايجاد حل لهذه المشكلة الى نتائج ايجابية في المستقبل القريب ؛

(ل) اشارت الى استنتاجها رقم ٣٩[٣] بشان المراة اللاجئة والحماية الدولية ، وطلبت من المفوض السامي أن يواصل ايلاء الاهتمام الواجب لما تحتاجه المراة تحديدا من الحماية ومواصلة رفع تقارير عن ذلك الى اللجنة التنفيذية ؛

Digitized by UNOG Library

(م) لاحظت ان حالة الاطفال اللاجئين تتطلب ايضا اهتماما خاصا وطلبت الى المفوض السامي ان يرفع تقريرا بصفة منتظمة الى اللجنة التنفيذية عن احتياجات الاطفال اللاجئين ، وعن البرامج القائمة والمقترحة من اجلهم ؛

(ن) اقرت بالمساهمة القيّمة التي تقدمها المنظمات غير الحكومية دعما لجهود المفوض السامي في ميدان الحماية الدولية ؛

(س) لاحظت اهمية اتاحة مناخ موات امام الراي العام من اجل تسهيل قيام المفوض السامي بمهمة الحماية الدولية ، واكدت على ضرورة اطلاع الجمهور على اوضاع اللاجئين وطالبي اللجوء واحتياجاتهم الخاصة ، ورحبت في هذا الصدد بجهود المفوضية التي ينبغي ان تؤيدها تماما السلطات الحكومية والمنظمات غير الحكومية المعنية .

استنتاجات بشان الانضمام الى الصكوك الدولية وتنفيذها

١٣٦- إن اللجنة التنفيذية :

(ا) اشارت الى ان اللجنة التنفيذية ناشدت الدول في عديد من الاستنتاجات السابقة الانضمام الى اتفاقية الامم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكول عام ١٩٦٧ والى ان نداءات مماثلة قد وجهت الى الحكومات في قرارات شتى للجمعية العامة للامم المتحدة ؛

(ب) لاحظت بارتياح ان اكثر من ١٠٠ دولة قد اصبحت الآن اطرافا في اتفاقية عام ١٩٥١ و/او بروتوكول عام ١٩٦٧ ؛

(ج) سلّمت بان هذين الصكين يتضمنان مبادئ اساسية من قانون اللجوء منها مبدأ عدم الإبعاد ويرسيان حدا ادنى من المعايير لمعاملة اللاجئين وانهما يشكلان من ثم حجر الزاوية للحماية الدولية ؛

(د) شددت على ان الانضمام الى اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ يتضمن التزاما بالمبادئ الاساسية التي يتضمنها الصكان وتعزيزا لهذه المبادئ ، ويبرز الاهمية التي توليها كل دولة منضمة للجهود الدولية لحل مشكلة اللاجئين ويعكس الطابع العالمي الذي اكتسبته الآن مشكلة اللاجئين ؛

Digitized by UNOG Library

(هـ) سلّمت بأن الانضمام على نطاق واسع الى هذين المكين يؤكد من جديد قابليتهما للتطبيق العالمي ويساعد على تعزيز اطار العمل القانوني الدولي لحماية اللاجئين وييسر بذلك ممارسة المفوض السامي لمهمة الحماية الدولية ؛

(و) طلبت الى الدول التي لم تنضم الى اتفاقية الامم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين والى بروتوكول عام ١٩٦٧ الانضمام الى هذين المكين ؛

(ز) اوصت بالنظر في صحب التحديد الجغرافي لهذين المكين والتحفظات عليهما من جانب الدول التي لاتزال تتمسك بها ؛

(ح) اشارت الى أن معاهدة عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ تكملهما صكوك دولية مختلفة تتعلق باللاجئين تم اعتمادها على مستوى عالمي الى جانب عدد من صكوك ارساء المعايير تم اعتمادها على مستوى اقليمي ، ودعت الدول الى النظر في الانضمام الى هذه الصكوك العالمية الاضافية والى غيرها من الصكوك المماثلة السارية في مناطقها ؛

(ط) لاحظت أن الانضمام الى مختلف الصكوك الدولية بشأن اللاجئين ، سواء كانت ذات طابع عالمي أو اقليمي ، له الآن اهمية قصوى نظرا لجسامة وخطورة مشكلة اللاجئين المعاصرة ، ورجت من المفوض السامي مواصلة جهوده على أعلى مستوى لتشجيع زيادة الانضمام الى الصكوك الدولية المتعلقة باللاجئين ؛

(ي) اوصت الدول ، التي لم تقم بعد باعتماد تدابير تشريعية و/أو ادارية ملائمة بغية التنفيذ الفعال للصكوك الدولية المتعلقة باللاجئين ، بأن تفعل ذلك ، مع اجراء التفريق اللازم بين اللاجئين وغيرهم من الأجانب .

١٢٧- اعلان جنيف بشأن اتفاقية الامم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكول عام ١٩٦٧

لمّا كانت مشاكل اللاجئين الخطيرة والواسعة النطاق مستمرة في كثير من مناطق العالم ،

ولمّا كان للانضمام الى اتفاقية الامم المتحدة لعام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكول عام ١٩٦٧ اهمية في دعم الوضع القانوني للاجئين وفي تيسير ممارسة المفوض السامي لوظيفته المتعلقة بالحماية الدولية ،

Digitized by UNOG Library

ولمّا كان انضمام عدد كبير من الدول في مختلف مناطق العالم الى هذين الصكين الانسانيين الاساسيين اللذين يحددان الوضع القانوني للاجئين يعكس الاهمية الاساسية للمبادئ التي يتضمنانها والتي كثيرا ما يشار اليها في قرارات الجمعية العامة ، ويساعد على ارساء قابليتهما للتطبيق العالمي ،

ولمّا كانت حالات الانضمام الاخيرة الى الاتفاقية والبروتوكول قد رفعت عدد الدول الاطراف في هذين الصكين الى مائة دولة وواحدة ،

بناء عليه ،

فان اللجنة التنفيذية ، اذ تشير الى الحاجة الى عالمية الانضمام لهذين الصكين ؛

١ - تدعو رسميا جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في هذين الصكين الانسانيين الاساسيين الى الانضمام اليهما حتى يمكن أن يكتسبا طابعا عالميا حقيقيا ؛

٢ - تعرب عن الامل في أن يتم بحلول الذكرى السنوية الاربعين لاعتماد اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين انضمام جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة الى هذين الصكين ؛

٣ - تشدد على أنه بالاضافة الى الانضمام هناك أهمية قصوى للتطبيق الفعال للمبادئ والاحكام الواردة في اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ ؛

٤ - تدعو رئيس اللجنة التنفيذية ودولها الاعضاء الى مساعدة المفوض السامي في جهوده لزيادة عمليات الانضمام الى اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ .

استنتاجات بشأن احتجاز اللاجئين وطالبي اللجوء

١٢٨- إن اللجنة التنفيذية ،

وقد أشارت الى المادة ٣١ من اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين[١] ،

Digitized by UNOG Library

وقد اشارت ايضا الى استنتاجها رقم ٢٢ (د-٣٢)[٦] بشأن معاملة طالبي اللجوء في حالات التدفق على نطاق كبير ، وكذلك الى الفقرة (هـ) من الاستنتاج رقم ٧ (د-٢٨)[٧] بشأن مسألة الاعتقال أو الاحتجاز فيما يتعلق بطرد اللاجئين الموجودين بصفة قانونية في احد البلدان والفقرة (هـ) من الاستنتاج رقم ٨ (د-٢٨)[٨] ، بشأن تحديد وضع اللاجئين ،

وقد لاحظت أن لمصطلح "اللاجئ" في الاستنتاجات الحالية نفس معناه في اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وفي بروتوكول عام ١٩٦٧[٢] ، وانه لا يخل بالتعاريف الأوسع نطاقا التي تسري في مناطق مختلفة ،

(أ) لاحظت بعميق القلق أن أعدادا كبيرة من اللاجئين وطالبي اللجوء في مناطق مختلفة من العالم يتعرضون حاليا للاحتجاز أو لتدابير تقييدية مماثلة بسبب دخولهم أو وجودهم بصفة غير قانونية التماسا للجوء ، الى حين ايجاد حل لحالتهم ؛

(ب) أعربت عن الرأي القائل بأنه ينبغي عادة تجنب الاحتجاز ، نظرا لما ينطوي عليه من مشقة . ولا يجوز اللجوء الى الاحتجاز ، عند الضرورة ، إلّا على الأسس المنصوص عليها في القانون للتحقق من الهوية ، وتحديد العناصر التي يستند اليها طلب الحصول على مركز اللاجئ أو حق اللجوء وتناول الحالات التي يكون فيها اللاجئون أو طالبو المأوى قد اتلفوا فيها وثائق سفرهم و/أو هويتهم أو استخدموا وثائق مزورة لتضليل سلطات الدولة التي يعتزمون طلب اللجوء فيها ، أو لحماية الأمن الوطني أو النظام العام ؛

(ج) سلمت بأهمية اتباع اجراءات منصفة وعاجلة لتحديد وضع اللاجئين أو لمنح حق اللجوء في حماية اللاجئين وطالبي اللجوء من الاحتجاز غير المبرر أو المطول الى حد مفرط ؛

(د) شددت على أهمية اجراء التفريق الضروري في التشريع الوطني و/أو الممارسة الادارية الوطنية بين وضع اللاجئين وطالبي اللجوء ، ووضع غيرهم من الأجانب ؛

(هـ) أوصت بضرورة أن تخضع تدابير الاحتجاز التي تتخذ ازاء اللاجئين وطالبي اللجوء للمراجعة القضائية أو الادارية ؛

Digitized by UNOG Library

(و) شددت على أن ظروف احتجاز اللاجئين وطالبي اللجوء يجب أن تكون انسانية . وبصفة خاصة ، ينبغي ألاّ يوضع اللاجئون وطالبو اللجوء ، كلما كان ذلك ممكنا ، مع اشخاص محتجزين كمجرمين عاديين ، وألاّ يوضعوا في مناطق تعرّض للخطر سلامتهم البدنية ؛

(ز) أوصت بأن يتاح للاجئين وطالبي اللجوء الذين يحتجزون فرصة الاتصال بمكتب مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين أو ، في حالة عدم وجود مثل هذا المكتب ، بالوكالات الوطنية لمساعدة اللاجئين ؛

(ح) اكدت من جديد على أن اللاجئين وطالبي اللجوء واجبات ازاء البلد الذي يجدون انفسهم فيه ، مما يتطلب بصفة خاصة أن يلتزموا بقوانينه وانظمته وكذلك بالتدابير التي تتخذ للحفاظ على النظام العام ؛

(ط) اكدت من جديد الاهمية الاساسية لمراعاة مبدأ عدم الابعاد واشارت في هذا السياق الى اهمية الاستنتاج رقم ٦ (د-٢٨)[٩] .

استنتاجات بشأن الهجمات العسكرية والمسلحة على مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم

١٣٩- إن اللجنة التنفيذية ،

وقد أشارت الى الجهود المستمرة التي تبذلها اللجنة التنفيذية لوضع مشروع مجموعة من المبادئ أو الاستنتاجات بشأن موضوع الهجمات العسكرية والمسلحة على مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم ،

وقد أثنت على رئيس اللجنة التنفيذية وعلى المفوض السامي لجهودهما لتشجيع الاتفاق على مشروع مجموعة من الاستنتاجات بشأن هذا الموضوع ،

وقد أسفت لأنها لم تتمكن بعد كل هذه المناقشة من الوصول الى موقف مشترك ،

وقد لاحظت أن الجمعية العامة قد اعتمدت بتوافق الآراء القرار ١٤٠/٣٩ المؤرخ في ١٤ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٤ ، الذي تتعلق مادته الثالثة ، في جملة أمور ، بالهجمات العسكرية والمسلحة على مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم ،

Digitized by UNOG Library

وقد اثار قلقها الشديد انه بالرغم من وضع معايير راسخة لمعاملة اللاجئين وزيادة تعزيز هذه المعايير ، فقد استمر اغفال الحقوق الاساسية للاجئين في مختلف مناطق العالم كما يشهد على ذلك ، بصفة خاصة ، العدد الكبير من الضحايا والدمار المادي الناجمان عن مختلف الهجمات العسكرية والمسلحة على مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم ، التي يستمر حدوثها ؛

(أ) شددت على الحاح واهمية بقاء مسالة الهجمات العسكرية والمسلحة على مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم قيد المراجعة المتصلة من اللجنة التنفيذية بهدف التوصل الى اتفاق على مجموعة من المبادئ او الاستنتاجات لتعزيز الحماية الدولية للاجئين ؛

(ب) رجت من الرئيس ومن المفوض السامي مواصلة المشاورات بصدد هذه المسالة ، ومراجعة التطورات وتقديم تقارير مفصلة وفقا لولاية كل منهما بصدد الجوانب المختلفة من الموضوع الى اللجنة التنفيذية في دورتها الثامنة والثلاثين .

مقررات متعلقة بانشطة المساعدة ، والحلول الدائمة ، والمعونة والتنمية لصالح اللاجئين

١٣٠- إن اللجنة التنفيذية :

الف

عام

(أ) احاطت علما بالتقدم الذي حققه المفوض السامي في تنفيذ برنامجه العام والخاص في عام ١٩٨٥ والاشهر الخمسة الأولى من عام ١٩٨٦ على النحو المبين في الوثيقة A/AC.96/677 (الاجزاء الأول الى السابع) ؛

(ب) احاطت علما بالمخصصات التي اعتمدها المفوض السامي من صندوقه للطوارئ اثناء الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٨٥ الى ٣١ ايار/مايو ١٩٨٦ ؛

(ج) احاطت علما بالملاحظات التي ابدتها اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية والمقدمة في الوثيقة A/AC.96/683 ؛

Digitized by UNOG Library

(د) احاطت علما بتقرير وحدة التفتيش المشتركة عن دور مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في افريقيا (A/41/380) وبردّ الامين العام (A/41/380/Add.1) ؛

(هـ) استعرضت الجدول ألف من الوثيقة A/AC.96/677 (الجزء الاول) ووافقت على ما يلي :

'١' المقترحات المتعلقة بمخصصات "جديدة ومنقحة" في نطاق البرامج العامة لعام ١٩٨٦ لكل من العمليات ودعم البرامج وادارتها كما هي موجزة في العمود ١٢ من الجدول الثالث في الوثيقة A/AC.96/677 (الجزء الاول) والمعدلة بالوثيقة A/AC.96/677 (Part I)/Add.1 ؛

'٢' وضع هدف مالي منقح قدره ٧٠٠ ٦٢٦ ٣١٥ دولار (لا يشمل مبلغ ١٠ ملايين دولار المخصص لصندوق الطوارئ) للبرامج العامة لعام ١٩٨٦ ؛

'٣' البرامج القطرية وبرامج المناطق والمخصصات الاجمالية للبرامج العامة لعام ١٩٨٧ كما هي موجزة في العمود ١٢ من الجدول الثالث في الوثيقة A/AC.96/677 (الجزء الاول) فيما يتصل بالعمليات وكذلك دعم البرامج وادارتها على النحو المعدل في الوثيقة A/AC.96/677 (Part I)/Add.1 ؛

'٤' الهدف المالي البالغ قدره ٠٠٠ ٣٧٨ ٢٦٠ دولار (والذي لا يشمل ١٠ ملايين دولار مخصصة لصندوق الطوارئ) للبرامج العامة لعام ١٩٨٧ على النحو المبين في العمود ١٢ من الجدول الثالث في الوثيقة A/AC.96/677 (الجزء الاول) ، كما عدل في وقت لاحق في الوثيقة A/AC.96/677 (Part I)/Add.1 ؛

'٥' الاقتراح المبين في الفقرة ١-١٨-٥ من الجدول ألف من الوثيقة A/AC.96/677 (الجزء الاول) ، كما هي معدلة بالوثيقة A/AC.96/677 (Part I)/Add.1 ؛

Digitized by UNOG Library

(و) لاحظت مع التقدير أن التقرير المتعلق بانشطة مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين والممولة من صناديق التبرعات اثناء الفترة ١٩٨٥-١٩٨٦ والبرامج والميزانية المقترحة لعام ١٩٨٧ يقدم المعلومات التي طلبتها اللجنة التنفيذية في دورتها السادسة والثلاثين وشجعت المفوض السامي على مواصلة جهوده لزيادة ترشيد وتحسين هذا التقرير ؛

(ز) رحبت بتاكيد المفوض السامي بان مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ستحاول أن تضمن الدقة في تقييم الاحتياجات ، والمصداقية في صياغة البرامج ، والصرامة في تنفيذ المشاريع وحثت المفوض السامي على وضع اجراءات تضمن الاسترشاد بهذه المبادئ في ادارة البرامج وفي تحقيق البرامج والاشراف المالي عليها ؛

(ح) أحاطت علما مع التقدير بتقرير تقييم مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين عن انشطة المساعدات (EC/SC.2/31) واكدت من جديد تاييدها الكامل لدعم انشطة التقييم من حيث النوعية والنطاق لاسيما فيما يتعلق بسياسة المساعدات ، ومجالات الانفاق الرئيسي ، واتصالها بالحلول الدائمة والاحتياجات الاساسية ؛

(ط) أوصت بضرورة زيادة صقل الخبرة التي اكتسبتها مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين والدروس التي استفادتها من تقييمات البرامج لتعزيز قيمتها في التخطيط لبرامج المساعدة وانشطة التدريب المقبلة ؛

(ي) اثنت على الجهود التي بذلها المفوض السامي لادخال انظمة الادارة الحديثة ومناهج التخطيط والاجراءات المنقحة لمشتريات الامدادات والمعونة الغذائية ، ولزيادة تحسين وتعزيز قدرة مكتبه على تقديم خدمات الدعم التقني لتخطيط وتنفيذ برامج المساعدة ؛

(ك) رحبت بالتدابير التي اتخذها المفوض السامي لتحسين وتعزيز ادارة المشاريع من جانب الشركاء المنفذين وشجعت على وضع وتطبيق خطوط توجيهية واجراءات عمل وعلى تنظيم تدريب من أجل مساعدة هؤلاء الشركاء ؛

(ل) رات أن من المستصوب للحكومات أن تمنح المفوض السامي أفضل معدل قانوني للصرف في جميع المعاملات المالية المتعلقة بعملياته الانسانية لصالح اللاجئين والعائدين ؛

Digitized by UNOG Library

(م) دعت المفوض السامي ، وفقا لقرارات الجمعية العامة ذات الصلة وتمشيا مع ممارسة المفوض السامي المعتادة ، الى مواصلة تقديم المساعدة الى اللاجئين الموجودين تحت رعاية حركات التحرر الوطني التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة ؛

بـــاء

دور مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في تعزيز الحلول الدائمة

(أ) رحبت بالنهج المتكامل الذي يتبعه المفوض السامي ازاء مشاكل اللاجئين في كل مرحلة من مراحل دورة وجود حالة اللاجئين : بدءا من الانذار المبكر ، والاستعداد للطوارئ ، والتخطيط للطوارئ ، وعمليات الاغاثة الطارئة ، والرعاية والاعاشة التاليتين للطوارئ ، والانشطة المتوسطة للدعم الذاتي والاكتفاء الذاتي بما يفضي بأسرع وقت ممكن الى توفير حل دائم ، عن طريق العودة الطوعية للوطن ، والادماج المحلي في بلدان المأوى الاول أو اعادة التوطين في بلدان ثالثة ؛

(ب) أحاطت علما بالافرع ذات الصلة من الوثيقة A/AC.96/677 (الجزء الاول) المتعلقة بالتماس الحلول الدائمة ، وأثنت على مبادرات المفوض السامي في هذا المجال وأكدت من جديد تأييدها القوي للتدابير المتخذة لاعطاء دفعة متجددة لتعزيز الحلول الدائمة واكسابها طابعا متماسكا ، ولاسيما العودة الطوعية للوطن ؛

(ج) ناشدت الحكومات أن تواصل تقديم كل دعم ممكن الى المفوض السامي عن طريق اتخاذ تدابير محددة لخلق وتعزيز الظروف المفضية الى بلوغ الحلول الدائمة ؛

(د) لاحظت بارتياح الاهتمام المتزايد الذي تبديه المنظمات غير الحكومية في تعزيز تنفيذ الحلول الدائمة ، بالتعاون مع الحكومات المعنية ومع المفوض السامي ، وناشدت المنظمات غير الحكومية أن تزيد مشاركتها في مثل هذه البرامج ؛

(هـ) أحاطت علما بالأجزاء ذات الصلة من الوثيقة A/AC.96/677 (الجزء الاول) بشأن اعادة توطين اللاجئين وشجعت المفوض السامي على تعزيز اعادة التوطين عندما لا يكون أي من العودة الطوعية للوطن أو الادماج المحلي حلا دائما ممكنا ؛

Digitized by UNOG Library

(و) ناشدت الحكومات أن تيسر قبول اللاجئين باتاحة حصص كافية لاعادة التوطين مع معايير مرنة للاختيار والتفريق بوضوح بين اللاجئين المحتاجين الى اعادة توطين والمهاجرين العاديين ؛

(ز) رجت من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين التشاور مع الحكومات المهتمة بغية تيسير قبول واعادة توطين اللاجئين الأفراد الذين يؤثر وجودهم على الأمن الوطني في بلد المأوى الأول واللاجئين الذين تتعرض سلامتهم أو حريتهم للخطر ؛

(ح) أثنت على الحكومات التي تتيح أماكن لاعادة التوطين "الطارئ" بعد إشعار قصير بناء على طلب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وحثت الحكومات الأخرى على النظر في اتاحة مثل هذه الأماكن ؛

(ط) أعربت عن القلق بصدد عدد من يسمون "الباقون لمدة طويلة" من بين اللاجئين من الهند الصينية في مخيمات بجنوب شرقي آسيا ، ودعت الحكومات التي لم تشترك بعد في جهد اعادة التوطين بصفة دائمة الى أن تفعل ذلك مستخدمة ، في جملة أمور ، تطبيق معايير تتيح قبول اللاجئين الذين ليست لهم صلات باشخاص في أي بلد ثالث ؛

(ي) نظرت بعين التأييد الى قبول أعداد أكبر من اللاجئين المعوقين المحتاجين الى اعادة التوطين وجددت مناشدتها للحكومات التي لم تزد بعد مشاركتها في خطة "العشرة أماكن أو أكثر" الى جعلها خطة "العشرين مكانا أو أكثر" ومناشدتها بأن تنضم الى الخطة الحكومات التي لم يسبق لها المشاركة فيها ؛

(ك) أحاطت علما بالدعم القيّم المقدم الى خطة "عروض اعادة التوطين المتعلقة بالانزال من السفن" وكذلك الى خطة "عروض اعادة التوطين المتعلقة بالانقاذ في البحر" وأوصت بأن تواصل الحكومات مشاركتها في الجهود المبذولة لتوفير أماكن لاعادة التوطين أو بأن تنضم الى هذه الجهود انطلاقا من روح المشاركة في الأعباء ؛

(ل) أحاطت علما بجهود مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المستمرة لتشجيع برامج الرحيل المنظم من جمهورية فييت نام الاشتراكية وأثنت على هذه الجهود ؛

Digitized by UNOG Library

جيم

المعونة والتنمية لصالح اللاجئين

وبعد أن نظرت في الأفرع ذات الصلة من الوثيقة A/AC.96/677 ، الأجزاء من الأول الى السابع المقدمة من المفوض السامي وفي التقرير الشفهي عن التقدم المحرز وعن الخطط المقبلة لتعزيز مشاريع التنمية لمساعدة اللاجئين والعائدين ،

(أ) شددت على الدور الاساسي الذي تؤديه المنظمات والوكالات الموجهة للتنمية في تنفيذ البرامج لصالح اللاجئين والعائدين ، وحثتها على دعم تعاونها مع المفوض السامي وذلك ، في جملة امور ، بزيادة مساهماتها المالية والادارية المباشرة دعما لمثل هذه البرامج وبالتماس أكثر المناهج المحققة لفعالية التكاليف في تنفيذ هذه البرامج ؛

(ب) طلبت الى الحكومات الانتباه الى العبء الاضافي الذي يقع على كاهل البلدان المنخفضة الدخل التي استقبلت أعدادا كبيرة من اللاجئين أو العائدين ، وذلك لدى قيام الحكومات ، في مجالس ادارة المنظمات الانمائية الممثلة فيها ، وعلى المستوى الثنائي ، بالنظر في برامج ومشاريع هذه المنظمات في البلدان المتأثرة بهذه المشكلة ؛

(ج) طلبت الى الحكومات بلدان اللجوء أن تنظر في صياغة وتنفيذ برامج موجهة للتنمية لصالح اللاجئين والسكان المحليين في خططها الانمائية الاقليمية أو الوطنية ، وذلك بمساعدة المجتمع الدولي ، سواء بصفة متعددة الأطراف أو ثنائية ، وبالتنسيق مع مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ؛

(د) حثت المفوض السامي على تكثيف جهوده المبذولة بغية التعزيز الفعال لانشطة التنمية لصالح اللاجئين والعائدين ، بالتعاون مع البنك الدولي ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، وغيرهما من المنظمات الدولية والاقليمية والحكومية المتخصصة في انشطة التنمية ، وكذلك مع المنظمات غير الحكومية التي تتوافر لها الخبرة والدراية التقنية في هذا المجال .

Digitized by UNOG Library

مقررات بشأن المسائل الادارية والمالية

١٣١- إن اللجنة التنفيذية :

الف

أحاطت علما مع التقدير بتقرير اللجنة الفرعية بشأن المسائل الادارية والمالية (A/AC.96/686) ؛

باء

(أ) أحاطت علما بأبواب الدعم الاداري والبرنامجي من تقرير ١٩٨٥ - ١٩٨٦ عن أنشطة مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين الممولة من أرصدة التبرعات ، والبرامج والميزانية المقترحة لعام ١٩٨٧ (A/AC.96/677(Part I) و Add.1 ؛

(ب) أحاطت علما أيضا بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (A/AC.96/683) ، وبالتعليقات الواردة في هذه التقرير ؛

(ج) دعت الى اجراء استعراض لنوعية وكمية الوثائق المقدمة الى أعضاء اللجنة التنفيذية على مدار السنة ، ورجت من المفوض السامي تقديم مقترحات لكي يدرسها فريق عامل من اللجنة التنفيذية في الوقت المناسب .

جيم

(أ) أعربت عن القلق بسبب المصاعب المالية المستمرة لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، حيث لاحظت العجز الحالي الباعث على الانزعاج البالغ قدره ٤٦,٨ مليون دولار في نطاق البرامج العامة و ١٥,٧ مليون دولار فيما يتعلق بالبرامج الخاصة ، والذي يبلغ مجموعه بذلك ٦٢,٥ مليون دولار حتى ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ ، وشددت على الحاجة الى تخطيط واقعي للبرامج والميزانية ، يقترن بتنقيح دوري دقيق للهدف المالي الموافق عليه ، وأيدت التزام مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين بهذه الغاية وجهودها المبذولة من أجلها ؛

Digitized by UNOG Library

(ب) طلبت الى الحكومات اتاحة اموال كافية لضمان التلبية الكاملة لاحتياجات اللاجئين والاشخاص النازحين الذين يعنى بهم المفوض السامي ؛

(ج) اوصت بأن تطبق مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين نهجا اقوى التماسا لمصادر جديدة وتكميلية للاموال ؛

(د) سلمت بأن ارتفاع معدل التخصيص في التبرعات ، وإن كان ينطوي على دلالة ايجابية على دعم محدد لمجالات برنامجية ، إلا انه يجعل من الصعب على مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تستجيب بمرونة للحالات المتغيرة وأن تتصرف بحياد لصالح اللاجئين في جميع انحاء العالم ؛

(هـ) رحبت بقيام مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين باستعراض اجراءات وضع التقارير للمانحين واعربت عن الامل في أن تلبي الترتيبات المبسطة جميع حاجات المانحين الى المعلومات الصحيحة ؛

(و) طلبت الى الحكومات أن تبذل قصاراها لإعلان الدعم المالي لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في المؤتمر السنوي لإعلان التبرعات والى تقديم المدفوعات في وقت مبكر من السنة المالية الجديدة ؛

دال

(أ) احاطت علما بالحسابات عن سنة ١٩٨٥ وتقرير مجلس مراجعي حسابات الامم المتحدة عنها (A/AC.96/678) وبملاحظات المفوض السامي (A/AC.96/678/Add.1) ؛

(ب) احاطت علما بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية المتعلق بتقرير مجلس مراجعي حسابات الامم المتحدة عن مراجعة حسابات صناديق التبرعات التي تديرها مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين عن سنة ١٩٨٥ (A/AC.96/678/Add.2) ؛

(ج) اعربت عن تقريرها وعن تشجيعها لجهود المفوضية السامي لتحسين الإشراف المالي على تنفيذ البرامج وادارتها عن طريق تحسين الانظمة والاجراءات الادارية الداخلية ، ورحبت بزيادة التاكيد على تدريب الموظفين وتقييم الانشطة

Digitized by UNOG Library

باعتبارهما اداتين ضروريتين لتحسين الادارة الداخلية . وتوقعت صدور تقارير اكثر مواتاة من مجلس مراجعي الحسابات مع تنفيذ هذه الاصلاحات ؛

هاء

نظرت في المذكرة المتعلقة بالصندوق الدائر لإمكان الموظفين الميدانيين وتوفير المرافق الاساسية (EC/SC.2/30) رجت من المفوض السامي أن يواصل تقديم تقرير سنوي عن عمله عن طريق اللجنة الفرعية لشؤون الادارة والميزانية ؛

واو

(أ) اعربت عن تاييد المفوض السامي للمبادرات التي اتخذها لإعادة تنظيم مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين بغية تحسين كفاءة المفوضية وفعاليتها ، لاسيما فيما يتعلق بالانشطة الجارية في الميدان ؛

(ب) اعربت عن تطلعها الى تقديم تقرير آخر يتضمن خطة عمل وإلى مناقشة هذا التقرير في الدورة غير الرسمية للجنة التنفيذية في كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ وفي الدورة الثامنة والثلاثين فيما يتعلق بالتقدم المحرز في الانشطة المستمرة ، بمساعدة خبراء استشاريين خارجيين ، لتحسين التنظيم واساليب العمل في المقر دعما للانشطة الميدانية ؛

(ج) لاحظت ما ينتويه المندوب السامي ، في سياق اعادة تنظيم المفوضية ، من تقديم مقترحات الى اللجنة التنفيذية بشأن اعادة تصنيف وظائف من الفئة الفنية وما فوقها فيما يتعلق بالوظائف الممولة من صناديق التبرعات ، والى الجمعية العامة فيما يتعلق بالوظائف الممولة من الميزانية العادية ؛

زاي

(أ) دعت المفوض السامي الى انتهاج سياسة بشأن الموظفين تؤكد على أوسع تمثيل جغرافي ممكن للدول استنادا الى ارفع مستويات الكفاءة والنزاهة ؛

Digitized by UNOG Library

(ب) حثت المفوض السامي على اتخاذ تدابير خاصة لزيادة عدد النساء في الفئة الفنية وما فوقها وعلى مستويات وضع السياسات والى تقديم تقرير عن هذه المسألة الى اللجنة التنفيذية ؛

(ج) أعربت عن تأييدها للإبقاء على مبدأ وممارسات تناوب الموظفين ؛

(د) دعت المفوض السامي الى اتخاذ كل التدابير الممكنة في نطاق روح الصندوق الدائر لتحسين ظروف الخدمة للموظفين في مواقع العمل الميداني الصعبة ، وتقديم تقرير الى أعضاء اللجنة التنفيذية في هذا الصدد ، وتقديم مقترحات الى اللجنة التنفيذية بشأن المزيد من التحسينات .

مقرر بصدد النظام الداخلي

١٣٢- إن اللجنة التنفيذية

وقد نظرت في الوثيقة A/AC.96/679 و Corr.1 التي اقترحت فيها تعديلات على النظام الداخلي لكي يتمشى مع الممارسة الراهنة ،

(أ) اعتمدت التعديلات المقترحة ؛

(ب) رجت من المفوض السامي اصدار النظام الداخلي ، معدلا على النحو الملائم ، بجميع اللغات الرسمية للجنة .

الحواشي

(١) الأمم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ١٨٩ ، العدد ٢٥٤٥ ، الصفحة ١٥٠ (من النص الانكليزي) .

(٢) المرجع نفسه ، المجلد ٦٠٦ ، العدد ٨٧٩١ ، الصفحة ٢٦٧ (من النص الانكليزي) .

(٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الأربعون ، الملحق رقم ١٢ الف (A/40/12/Add.1) ، الفقرة ١١٥ (٥) .

Digitized by UNOG Library

الحواشي (تابع)

(٤) المرجع نفسه ، الدورة الاربعون ، الملحق رقم ١٢ الـــف (A/40/12/Add.1) ، الفقرة ١١٥ (٤) .

(٥) المرجع نفسه ، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٢ الـــف (A/35/12/Add.1) ، الفقرة ٤٨ (٣٣) .

(٦) المرجع نفسه ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ١٢ الـــف (A/36/12/Add.1) ، الفقرة ٥٧ (٣) .

(٧) المرجع نفسه ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ١٢ الـــف (A/32/12/Add.1) ، الفقرة ٥٣ (٥) .

(٨) المرجع نفسه ، الفقرة ٥٣ (٦) .

(٩) المرجع نفسه ، الفقرة ٥٣ (٤) .

Digitized by UNOG Library

المرفق

البيان الافتتاحي الذي أدلى به مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين الى اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي في دورتها السابعة والثلاثين

١- إنه لمن دواعي سروري البالغ أن أرحب بكم اليوم في هذه المناسبة ، التي هي أول مناسبة تتاح لي لإلقاء كلمة أمام دورة عادية للجنة التنفيذية . وقد استمتعت كثيرا بالمناقشات المتبادلة غير الرسمية التي جرت في شهري كانون الثاني/يناير و حزيران/يونيه مع الممثلين الدائمين للدول الاعضاء ، وأتطلع ، في أمل ، الى المناقشات التي سنجريها في هذا الاطار الرسمي .

٢- ولقد تبينت خلال الاشهر التسعة الاولى من تولّي مهام منصبي قيمة الدور البنّاء الذي تقوم به اللجنة التنفيذية في عمل مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين . واتسمت هذه الفترة بالتعاون الوثيق وكثرة الاتصالات مع الدول الاعضاء . وهذا اجراء أعتزم مواصلته وتعزيزه ، لقناعتي بأن الانتظام في تبادل الآراء مع الحكومات أمر ضروري لمفوضيتي ، سواء لزيادة الثقة الضرورية لتيسير تقدم عملنا أو لتشجيع التضافر في التماس حلول في وقت تتضخم وتتعقد فيه مشاكل اللاجئين لدرجة لم يسبق لها مثيل . لذلك أنوي الحفاظ على العلاقات الوثيقة الجارية على مدار العام ، لا مع أعضاء اللجنة التنفيذية بصفة عامة فحسب بل وأيضا - من خلال الاتصالات الثنائية واجتماعات المجموعات - مع جميع الحكومات المهتمة بقضايا اللاجئين ، بما في ذلك عدد كبير من غير الاعضاء في هذه اللجنة ولكنهم حاضرون اليوم بصفة مراقبين . وقد قمت مع كبار زملائي بتكملة هذه الاتصالات بزيارات واسعة النطاق الى المواقع الميدانية حيث التقينا بسلطات البلدان التي تتصدى بشكل مباشر وملموس لمشاكل اللاجئين .

٣- وخلال هذه الجهود ، توصلت الى فهم لطبيعة دور مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ومسؤولية اللجنة التنفيذية ، أود أن أشرككم معي فيه . فمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين هي أساسا ، في رأيي ، وكالة تنفيذية مسؤولة من خلالكم أمام المجتمع الدولي عن التنفيذ الفعال لبرامج المساعدة الموجهة نحو التماس حلول لمصلحة اللاجئين في المواقع الميدانية . وتقوم اللجنة التنفيذية بتحديد أهداف البرامج الشاملة للمفوض السامي في حدود الولاية التي عهدت بها اليه الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وتوافق على الاهداف المالية للمفوضية ، وتستعرض برامج مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين تأمينا للإنفاق الحكيم والسليم للأموال الموضوعة تحت تصرف

Digitized by UNOG Library

المفوضية . وفضلا عن ذلك ، فإن اللجنة ، في مجالات تمس النظام الاساسي للمفوضية ، ووفقا لكلمات "بيجهوت" الشهيرة بخصوص التاج الانكليزي ، لديها "حق الاستشارة وحق التشجيع وحق التحذير" . وفي الحدود العامة التي تضعها قرارات ومشورة اللجنة ، تكون مهمة المفوض السامي هي تحديد السبل والوسائل التي يسعى بها الى بلوغ اهدافه واتخاذ مبادرات انسانية لتعزيزها بفعالية وحياد وكفاءة .

٤- وإنني استعمل هذه الصفات عن قصد لأنها تُمثل في رايي سبيل الحكم على مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين . فيجب ان تقاس فعالية المفوضية بنتائجنا ، وحيادها برفضنا المشاركة في اي خلاف ذي طابع سياسي ، وكفاءتها بتكاليف موظفينا وبرامجنا وباستعمال الموارد التي وضعها المجتمع الدولي تحت تصرفنا استعمالا موجها لتحقيق النتائج . وقد فهمت ان اللجنة التنفيذية ستحيطني علما في حالة انحراف المفوضية عن هذه المعايير وستترك لي في الوقت ذاته مهمة القيام ، بصفتي مفوضا ساميا ، بتحديد المبادئ والاجراءات الكفيلة ببلوغ النتائج المرجوة .

٥- وقد مرت خمس وثلاثون سنة على انشاء مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وتغيرت طبيعة المهمة التي يؤديها المفوض السامي تغيرا ملموسا في غضون ثلاثة عقود ونصف منذ ان انشئت المفوضية ، سواء من حيث عدد اللاجئين واصلهم وموقع وطابع مشكلة اللاجئين ذاتها . فحين انشئت مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، كانت مشكلة اللاجئين مشكلة اوروبية الى حد كبير باعتبار انها كانت تركة الحرب العالمية الثانية والتغييرات السياسية التي اعقبتها في القارة . اما اليوم ، فقد اصبحت مشكلة اللاجئين ظاهرة عالمية رئيسية في عصرنا تكاد لا تنفصل عن مجموعة المشاكل التي تؤثر على التنمية السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية للعالم الثالث . وكثيرا ما تفجرت هذه المشاكل في جو من العنف واسهمت في عدد من الهجرات الجماعية داخل الدول النامية وفيما بينها ، ومن هذه الدول الى العالم المتقدم . ولكن مشكلة اللاجئين ما زالت تشكل جانبا محددا ومميزا من التنقلات الجماعية هذه . فمن مجموع عدد اللاجئين في العالم الذي وصل في نهاية عام ١٩٨٥ الى ٣٠٠ ٦١٣ ١١ لاجيء ، وجد ٤٠٠ ٤٦٧ ٩ لاجيء - اي ٨٢ في المائة من الرقم الكلي ، او ما يمثل الغالبية العظمى من اللاجئين - ملجأ في البلدان النامية . وتضاف مشاكلهم الى المشاكل القائمة بالفعل في هذه البلدان . وهم يلقون مع ذلك ترحيبا مثاليا من بعض اقل دول العالم ازدهارا التي تستضيفهم ومائدتها خاوية . فمساعدة هؤلاء اللاجئين على تحقيق درجة متواضعة من الاعتماد على الذات إنما تشكل تحدّيا اقتصاديا وهيكليا وإنسانيا يفرض نفسه على المجتمع الدولي ككل ، وتدعو الى مشاركة كل عضو فيه مشاركة ملائمة .

Digitized by UNOG Library

٦- وفي الوقت ذاته ، هزّت التنقلات الجماعية لملتمسي اللجوء من البلدان النامية الى العالم الصناعي القوانين والممارسات السائدة بخصوص اللاجئين وانشأت حالة اصبحت فيها الحكومات التي كانت تدافع تقليديا عن حقوق الانسان تستجيب الآن لسياسات دفاعية الى حد كبير تحددها ضرورات الردع . فمفهوم اضطهاد الفرد ، الذي يمثل أحد أسس تعريف اللاجئ الوارد في النظام الاساسي للمفوضية ، والاتفاقية والبروتوكول المتعلقين بمركز اللاجئين ، قد تجاوزته حالات الهجرة الجماعية القسرية عبر الحدود والمحيطات والقارات . وأمام أعين العالم أجمع ، خلف "لاجئي الارض" في الخمسينات "لاجئو القوارب" في السبعينات و "لاجئو الطائرات" في الثمانينات .

٧- ويحدث ذلك في وقت دفعت فيه أيضا أبعاد المشكلة مفوضيتي الى تجاوز حقائق الماضي التقليدية وجعلتها تقوم باضطراد بدور أوسع وسيئ التحديد ازاء أعداد كبيرة من الافراد الذين يتحتم عليّ أن أدخلهم ضمن اهتماماتي على أساس المبادئ الانسانية العالمية التي تستند اليها اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكول عام ١٩٦٧ . فمساعدة هؤلاء الافراد في بلدان اللجوء الاول في العالم النامي أمر ضروري ولكن غير كاف . لذلك يتعين على العالم الصناعي أن يشاطر أيضا في عبء قبول اللاجئين الذين يسعون الى اللجوء خارج مناطقهم ، على الاقل لفترة تسمح بكسب الوقت الى حين بلوغ حلول طبيعية لمصيرهم ، اذ لم يعد كافيا أن تعتبر الدول نفسها قد أوفت بالتزاماتها بالمساهمة بسخاء في برامج مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين . فمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين تحتاج الى أكثر من مجرد دعمكم الانساني . فنحن نحتاج الى ارادتكم السياسية الجماعية لالتماس حلول لمشاكل اللاجئين .

٨- وقد تحدثت في اجتماعاتنا غير الرسمية السابقة عن الحاجة الى تفاعل الاجراءات مع القانون في الممارسة العملية وضرورة مقاومة الدول إغراء التحصن وراء النصوص القائمة . وأعدت في نفس المناسبة تأكيد الاهمية الجوهرية التي ينطوي عليها الحفاظ على المبادئ الانسانية العالمية التي تستند اليها ولاية المفوض السامي والدفاع عنها . وإنني أوافق على ضرورة قيام الدول بتعيين اللاجئين الحقيقيين وتمييزهم عن أولئك الذين يتركون لاسباب اجتماعية واقتصادية أو لاسباب شخصية ، ولكن عليها أن لا تتخذ خطوات يكون من شأنها الإضرار بكلتا المجموعتين بدون تمييز . فاللاجئون وملتمسو اللجوء الذين تعنى بأمرهم مفوضيتي لا يجب أن يكونوا ضحية التدابير التي تتخذها الحكومات لمقاومة الهجرة غير الشرعية أو ما يهدد أمنها المحلي . أيّا كانت مبررات هذه التدابير . ويكفي إلقاء نظرة على صحفنا اليومية للوقوف على تزايد شيوع هذه المشاكل . ويتعين على الحكومات أن تستجيب لاهتمامات

Digitized by UNOG Library

جماهيرها ، ولكن لا ينبغي حبس القضايا الانسانية داخل جدران سياسية ضيّقة . وبينما اسلم بالاهتمامات المشروعة للحكومات في هذه المجالات فإن استجاباتها لا يجب أن تهدد تقاليدها الانسانية العريقة في مجال الدفاع عن اللاجئين .

٩- ولا شك ان اختصاص المفوض السامي يعتبر اختصاصا عالميا وان مفهوم ولايته قد تجدد بفعل الضرورة في السنوات الاخيرة بقرارات الجمعية العامة المتلاحقة ، وبالتعاريف الاقليمية الموسّعة مثل تلك التي اعتمدتها منظمة الوحدة الافريقية وطبقتها مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في افريقيا ، وبمجموعة منوعة من المبادرات الاقليمية الاخرى . ولئن كانت لهذه المبادرات مزيّة الاستجابة للحقائق الاجتماعية والسياسية المتفاوتة في العالم ، فهي تؤدي الى نزوع لتطبيق التعاريف والمعايير المختلفة في مجالات مختلفة ، مما يزيد من تعقد مهمة الحماية الدولية التي تضطلع بها المفوضية . وقد اشرت بوضوح في اجتماعاتنا السابقة الى ان تعريف عام ١٩٥١ ، وإن كان ما زال ينطبق على نحو جدّ مفيد على عدد من الحالات ، لم يعد يتمشى تماما مع حقائق العصر في كل مكان . ولكن هذا هو التعريف الذي أرسى قواعد العمل الانسانية الاساسية للمجتمع الدولي . وهذا لا يعني انه ينبغي لنا محاولة اعادة صياغة القانون أو توفيق ما لا يمكن توفيقه . بل إنه يعني ضرورة قيامنا بتفسير القانون تفسيرا انسانيا ومسؤولا . واود ان اشير الى ان هذا الوضع كان قائما بالفعل عندما بدأ تطبيق مبادئ عام ١٩٥١ ، فقد اعترف ، على الرغم من كل شيء ، باللاجئين الاوروبيين خلال الحرب العالمية الثانية وخلال العقد الاول المضطرب الذي أعقبها ، كلاجئين ؛ واعيد توطينهم رغم كونهم ضحايا العنف والنزاع وليس فقط ضحايا الاضطهاد الفردي .

١٠- ولا بد ان نتحلى بالرافة والمسؤولية في الوقت ذاته . ولا تعتزم مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، ولن تعتزم ، تحمل المسؤولية عن جميع حركات التنقل التي تحدث اليوم عبر الحدود . ولكن حين يتسنى تعيين النزاع والعنف على انهما يشكلان عاملا اساسيا في قرار الهجرة ، وحين يجد افراد انفسهم في وضع المنفيين من مجتمعاتهم ، وحين يصبح اللجوء السبيل الوحيد لتجنب الموت أو الضرر ، لا تستطيع مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ان تظل مكتوفة الايدي وان تستشهد بالاتفاقية . ذلك ان المهمة الاساسية التي يضطلع بها المفوض السامي في توفير الحماية الدولية والدفاع عن المبادئ الاساسية للقانون الدولي ستتجرد من كل معنى اذا عجز عن اعتبار هؤلاء الافراد جزءا من اهتماماته .

Digitized by UNOG Library

١١- نعم للاهتمام ، ولا لبرامج المعونة اللانهائية . فمن الامور الحيوية الا تتحول مساعدة مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين الى غاية في حد ذاتها ، والا تستغل المشاكل الانسانية لبلوغ اهداف سياسية ، والا تستعمل معونة اللاجئين مسكّنا للمواقب الناجمة عن المنازعات وفي تفادي او تجنب التزام التصدي للاسباب الاساسية لتدفقات اللاجئين . بل ينبغي أن تستخدم مساعدة مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وفترة التقاط الانفاس التي تتيحها استخدام بنّاء لمواصلة البحث عن حلول اساسية للمشاكل ذاتها . فالتحدي الرئيسي الذي يجب أن تواجهه مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين والمجتمع الدولي هو تجاوز البحث عن مجرد حلول ملطّفة للوصول الى وضع استراتيجية عالمية شاملة تكون مسؤولة من الناحيتين الانسانية والسياسية . وينبغي للمجتمع الدولي أن يعيد دراسة التنقلات الجماعية باكملها وان يتخطى مرحلة الاكتفاء بتقديم المساعدات للبحث عن حلول حقيقية للتصدي للاسباب الجذرية لهذه التنقلات . وتقع هنا المسؤولية الاساسية على عاتق الدول . ولكن يمكن للعمل الانساني الذي تضطلع به مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في المواقع الميدانية ، حتى بتحقيق حلول جزئية لنسب محددة من الحالات الرئيسية ، أن يسهم في تهيئة بيئة ملائمة لحل اختلافات اكثر جوهرية . وفي هذا البحث الحيوي عن حلول حقيقية ودائمة ، تقف مفوضية الامم المتحدة على اهبة الاستعداد للقيام بدور ملائم دون المساس بموقفها غير السياسي .

١٢- وفي خِضم التدفقات الواسعة النطاق التي كثيرا ما تحدث اليوم وتنتقل فيها مجموعات كاملة من الافراد ، تعد العودة الطوعية الى الوطن البديل الواقعي الوحيد المتاح للتخلص من العيش على الصَدَقة الى ما لا نهاية . ولا بد في رايي ان تمنح مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين الاولوية العليا للعودة الطوعية للوطن التي تظل الحل الطبيعي لمشكلة اللاجئين . وأرحب بتاكيد هذا المبدا في استنتاجات الدورة السادسة والثلاثين لهذه اللجنة ، واتعهد بأن مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ستقوم بدورها من خلال تعزيز الظروف التي يمكن أن تتيح العودة الطوعية الى الوطن بإبقاء ارادة اللاجئين في العودة حيّة عندهم . وينعكس هذا التشديد مثلا في نهجنا المنقح لتخطيط البرامج حيث لم تصمم بعد ذلك مشاريع مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين بطريقة يمكن أن تثبط العودة المحتملة الى الوطن . ففي الحالات التي تتعذر فيها العودة الى الوطن أو تنتفي فيها رغبة العودة الطوعية ، يكون من واجب مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين الدفاع عن حق اللاجئين في الإبقاء في المنفى وستفعل ذلك . فإذا رغب ملتمسو اللجوء ، لاسباب وجيهة ، عن العودة الى بلدانهم الاصلية ، وجب أن يتلقوا معاملة انسانية . وفي هذا الصدد ، ينبغي لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ان تعلّق اهمية متساوية على الحلول الثلاثة الاخرى المحتملة في هذه

Digitized by UNOG Library

الحالات ، ألا وهي : الاندماج المحلي في بلد اللجوء الاول (الحل الذي طُبق بطريقة مثالية في افريقيا) ؛ وإعادة التوطين (الحل الذي نتج عن الجهود الانسانية العظيمة والعديدة التي بذلت في الهند الصينية خلال العقد الماضي) ومنح درجة من الاعتماد على الذات في بلدان اللجوء الاول ريثما يتسنى تطبيق أحد هذين الحَلّين .

١٣- وقد سبق لي في شهر حزيران/يونيه أن افدتكم باعتقادي بضرورة تصدي مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين لأزمات اللاجئين القائمة والمقبلة بانتهاج نهج ذي ثلاثة أوجه يجمع بين الاستجابة الفعالة لحالات الطوارئ ، وسرعة إنشاء الخدمات الاساسية (الصحية والإصحاحية والتعليمية) والتبكير في اتخاذ اجراءات لإنشاء أنشطة مدرّة للدخل تعزز اعتماد اللاجئين على الذات . ولا بد من الشروع في هذه التدابير في أسرع وقت ممكن وفي آن واحد قدر الإمكان لما فيه صالح اللاجئين والبلدان المضيفة على حد سواء . ذلك أن مساعدات الإعاشة التي تقدم في حالات الطوارئ لا تمثل في حد ذاتها سوى مساهمة مؤقتة تمنح الى بلد اللجوء وقلّما خفّفت من الاعباء التي يفرضها عليه وجود اللاجئين ، وهي مع ذلك أكثر أنواع المساعدة كلفة . ويتمشى هذا النهج تماما مع الاهتمامات التي جرى الإعراب عنها في السنوات الاخيرة وخاصة في المؤتمر الدولي الثاني المعني بتقديم المساعدة الى اللاجئين في افريقيا ، بشأن اقامة الهياكل الاساسية وتحقيق التنمية المرتبطة بها في بلدان اللجوء . وستسعى المفوضية الى اعادة تأكيد وتعزيز الصلة بين مساعدة اللاجئين وتحقيق التنمية . ومن الوسائل الكفيلة بتحقيق ذلك زيادة تعاوننا مع برنامج الامم المتحدة الانمائي - الذي نشترك معه مثلا في الجهود المتضافرة التي تبذل في اوغندا - ومع البنك الدولي الذي قام مؤخرا بتوسيع نطاق مشروعه في باكستان لتوليد الدخل لصالح اللاجئين . ونجري مناقشات مع هاتين الوكالتين ومع وكالات إنمائية ثنائية بشأن احتمال قيام التعاون في عدد من المشاريع الاضافية لصالح البلدان النامية المتضررة بوجود أعداد كبيرة من اللاجئين فيها . وسيكون من شأن هذا التعاون أيضا مساعدة مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين على تخطيط برامجها على نحو أكثر رشادا .

١٤- ولا أود الانتقال من موضوع البحث عن حلول دائمة دون الاشارة الى ازدياد ثقتي من التقدم الملحوظ الذي شهدناه مؤخرا في هذا المجال . إذ كثيرا ما يسمع المرء عن تزايد ظاهرة تدفقات اللاجئين أكثر من أي وقت مضى وعن تصاعد أعدادهم باستمرار . ومع ذلك ، لا يقال الكثير عن حالات العودة التلقائية من السودان الى اوغندا والى ولاية تيغراي باثيوبيا ، أو عن بداية حالات العودة من الصومال الى اثيوبيا أو حتى عن عودة سكان امريكا اللاتينية من منفاهم الى الارجنتين واوروغواي بل وحتى الى شيلي

Digitized by UNOG Library

الى حد ما . وقد عدت لتوي من زيارة قمت بها الى شرق آسيا ولم يسعني إلا أن أدهش أمام حقيقة رائعة وهي أن أكثر من مليون لاجئ قد وجدوا حياة جديدة على الرغم من أنه لا يزال في نطاق اختصاصنا زهاء ٠٠٠ ١٥٠ لاجئ في هذه المنطقة .

١٥- ولا بد بطبيعة الحال من الإعراب عن التقدير للمجتمع الدولي لكونه قد وضع الوسائل والموارد تحت تصرف مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين لالتماس هذه الحلول . ولا يسعني إلا أن أحثّكم وأحثّ الحكومات عموما على مواصلة تقديم المساعدات الى المفوضية لسد احتياجات اللاجئين ولمواصلة إثبات فعاليتنا في عملنا . إذ يجب أن لا تحرم المفوضية من وسائل تنفيذ النُهج التي حددتها لكم اليوم - والتي يتمثل هدفها ، في نهاية الامر ، في حل المشاكل لا في استمرارها . وأعتقد بضرورة كسب ثقة الحكومات وكذلك بضرورة أن يدعم الاداء الفعال بالمساهمات . فلنشرع نحن - مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين والحكومات والمستفيدين - في اجراء حوار متواصل عن احتياجاتنا وعما تحقق في كل برنامج . ولن نطالبكم بأن تغدقوا علينا الاموال الى ما لا نهاية ، بل نطالبكم بتمويل الاجراءات . ذلك أن المساهمات التي تقدم الآن لالتماس الحلول ستساعد على تفادي حالات الركود فيما بعد .

١٦- وقد كانت اعادة تنظيم المفوضية موضوعا رئيسيا للاتصالات التي اجريناها خلال الاشهر الاخيرة وإنني على علم بأنكم أوليتموها قدرا من العناية في اللجنة الفرعية للشؤون الادارية والمالية . فالاولوية التي منحت للمكاتب الاقليمية في الهيكل الجديد لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين إنما هي انعكاس لإعادة توجيه المفوضية نحو الانشطة الميدانية . وأعيد تجميع خدمات الدعم تحت رئاسة نائب المفوض السامي وجرى ، أو يجري الآن ، تعزيزها الى حد كبير . وتظل مهمة تحسين العلاقات بين المكاتب وخدمات الدعم أولويتنا القادمة . وقام فريق من الخبراء الاستشاريين في مجال الادارة بدراسة وسائل عمل مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين والاجراءات التي تتبعها من أجل تحسين طريقة تطبيق برامجنا وخدماتنا في المواقع الميدانية . وقد ركّزنا على ما اعتبره أساسيا لتحقيق نتائج ملموسة ، الا وهو تقييم احتياجات اللاجئين ، ووضع الميزانيات ، والرقابة على تنفيذ البرامج وإعداد التقارير للاستعمال الداخلي والخارجي . وقد سبق لي أن صرحت في الماضي بانني شرعت في عملية اعادة التنظيم هذه سعيا مني لتزويد المفوضية بالادوات الادارية والتنظيمية اللازمة لبلوغ أهدافنا . إذ من شان الاصلاحات المقترح اجراؤها أن تمكّن المديرين من الحصول على المعلومات اللازمة لمتابعة تقدم عملياتنا ، على أساس يومي وشهري ، واجراء التصحيحات اللازمة وقت حدوث المشاكل . ويجري حتى الآن إدخال عدد من التعديلات . وهذه عملية تتطلب وقتا ، ولكن أتوقع أنني

Digitized by UNOG Library

ساتمكن مع بداية عام ١٩٨٧ من عرض خطة عمل عليكم ترتبط بجدول زمني ملموس . واتطلع الى مناقشة هذه الخطة على نحو أشمل في كانون الثاني/يناير عام ١٩٨٧ عند التقائي بممثلي البلدان الأعضاء في هذه اللجنة بشكل غير رسمي .

١٧- ومسألة الوفورات مسألة نعلّق جميعا أهمية عليها . ومن السابق لأوانه التحدث بدقة عن الوفورات التي يمكن أن تنجم عن عملية اعادة التنظيم ككل ، ومما يجدر ذكره مع ذلك أن الوفورات التي تم تحقيقها بالفعل في ميادين المشتريات والإعلام والمواصلات السلكية واللاسلكية قد بلغت ٢,٤ مليون دولار ، وهو مبلغ يغطي ما يربو عدة مرات على تكاليف الدراسة . وبالمثل ، ثبت لنا أن بإمكاننا تعزيز حالة الضعف الظاهر في هيكل الدعم في مستويات التوظيف الراهنة للمفوضية . ونتيجة للتغيرات التي حدثت في المقر وفي المواقع الميدانية ، أوقف ما مجموعه ١٠١ وظيفة على جميع المستويات ، أعيد وزع أربعة أخماسها للتعويض عن الضعف الظاهر . وسيعاد قريبا وزع الوظائف المتبقية لزيادة تعزيز المكاتب وخاصة مكاتب الأنشطة الميدانية . وثمة عدد من وظائف الاخصائيين الجديدة التي أنشئت في المقر سيشغل في الواقع بموظفين يمضون معظم وقتهم في الميدان . وأبذل قصارى جهدي لضمان إدخال هذه التعديلات في سياق عدم الزيادة في مستويات التوظيف ، ولكن من الواضح أن إنشاء مفوضية جديدة وديناميكية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يحتاج الى موارد كافية وهذا قد يعني موارد اضافية . واسمحوا لي أن أضيف أن هذه الموارد ستكون مطلوبة لمجرد مواجهة أزمات اللاجئين الجديدة والمتزايدة التي نشأت في السنوات الثلاثة منذ أن تمت الموافقة على مفهوم عدم زيادة التوظيف .

١٨- ولا يعني اتجاهنا الى الحصول على مهارات الاخصائيين أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ستنجز بعد ذلك كل شيء بنفسها . ففي سعينا لتعزيز اختصاصنا الفني ، لا نحاول أن نحل محل وكالات اخرى ذات تاريخ أطول من الخبرة والمشاركة في تقديم المساعدة المتخصصة الى اللاجئين في مجالات الصحة أو الاستيطان الزراعي مثلا ، بل إنني سأذهب الى أبعد من ذلك لأؤكد مرة اخرى التزامي بالقيام - بشكل ملموس - بتحسين تعاوننا مع الوكالات الاخرى ومع منظومة الأمم المتحدة ككل . وانكم تعلمون بالتعاون المثالي القائم بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي ، الذي أعتزم مواصلته وتطويره . كما أنني أعتقد أن تعاون مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع مكتب عمليات الطوارئ في افريقيا قد عاد بالنفع على الطرفين . وأسهمت المفوضية بصورة ايجابية في استنتاجات فريق عامل قدم توصيات محددة للاحتفاظ بالفوائد التي تحققت من تجربة مكتب عمليات الطوارئ في افريقيا واعادة استعمالها في منظومة الأمم المتحدة . وسنبذل كل جهدنا كيما تستفيد مفوضية الأمم المتحدة لشؤون

Digitized by UNOG Library

اللاجئين من زيادة ترشيد وتنسيق موارد منظومة الامم المتحدة في انشطتنا ، خاصة في جناحي المساعدة ، الا وهما الطوارئ والتنمية .

١٩- وسنفعل ذلك بالتاكيد بما يتمشى وروح المشاركة التي توجه بالفعل مشاركة الحكومات والمنظمات غير الحكومية في عمل مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين . فالمنظمات غير الحكومية هي شريكنا الحيوي في المواقع الميدانية وفي بلدان اللجوء والبلدان المانحة في تنفيذ البرامج وجمع الاموال وإقناع الحكومات وتعبئة الرأي العام . وإنني أقدّر جدا الدور الذي تقوم به وأعتزم تعزيز تعاون مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين معها تعزيزا كاملا . ولكن ينبغي في الوقت ذاته ملاحظة الانتشار المدهش فعلا للمنظمات غير الحكومية في مجال اللاجئين . فهناك أكثر من ١ ٠٠٠ منظمة مقيدة في سجلات مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وقد تعاملنا مع أكثر من ٢٥٠ منها . وأعتقد أن ذلك لا يمكن أن يفضي الى تعاون مفيد بوجه خاص . لذلك ، ينبغي لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين أن تعيّن عددا معقولا من المنظمات غير الحكومية التي تشاطرنا في مبادئنا الانسانية ولديها الرؤية والمعرفة الفنية الكفيلتين بمساعدة مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين على بلوغ أهدافها لما فيه صالح اللاجئين . وستكون هذه المنظمات غير الحكومية شريكتنا بطبيعة الحال - وإن كانت ليست الوحيدة - في المساعي المشتركة التي نبذلها لصالح اللاجئين .

٢٠- وبطبيعة الحال ، لن تتحقق هذه المشاركة الحيوية لنجاحنا بدون دعم ومشاركة الافراد العاديين في شتى أنحاء العالم ممن يبدون تضامنهم مع قضية اللاجئين . وحين أتحدث عن التضامن ، لا أتحدث فحسب عن الدولارات والسنتات ، بل عن القلوب والاذهان . فأفكر مثلا في عامة الناس الذين رحبوا باللاجئين في ديارهم ومجتمعاتهم ، وهذه بادرة ملموسة وقعها أكبر من مئات الخطب في تعزيز الارادة السياسية للحكومات . واعترافا بهذا النوع من التضامن الانساني اتخذت لجنة نانسن قرارا غير عادي لمنح هذا العام ميدالية نانسن الى شعب بأكمله لا الى فرد أو الى منظمة . فتقديرا لمساهمته البارزة في قضية اللاجئين ، ستمنح ميدالية نانسن لعام ١٩٨٦ الى شعب كندا ، حيث ستتسلمها الحاكم العام ، السيدة جان سوفيه ، نيابة عنه في حفل يقام في أوتاوا في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر . وأُعرب عن أسفي لحرمان المندوبين الحاضرين هنا من متعة الاشتراك في هذا الحفل ، ولكنني واثق من أنكم ستشاركونني جميعا في تهنئة لجنة نانسن على اختيارها الممتاز .

Digitized by UNOG Library

٢١- السيد الرئيس ، اسمحوا لي أن أختم كلمتي بتأكيد الاهمية التي اعلقها على هذا الحوار الرسمي الاول الذي نجريه بشأن الاتجاهات الجديدة لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين . فما قلته اليوم ليس سوى مقدمة للمواضيع التي ستوجه مناقشتكم والتي آمل أن نتفق عليها جميعا . وأتطلع بشغف الى الايام الستة القادمة التي ستحفل بمناقشات وقرارات مكثفة ومفيدة . وأيا كانت صعوبة المواضيع المعروضة عليكم - وامامكم على الاقل موضوعان ثبتت صعوبة الاتفاق بشانهما ، وهما الهجوم العسكري والاحتجاز - فإنني آمل أن تتوصلوا الى تفاهم بنّاء وأن لا تؤجلوا نتائجكم عاما بعد عام . فخطورة المشاكل المطروحة على هذه اللجنة والمعاناة الانسانية الحقيقية التي تحرك جهدنا تتطلبان عدم وقوع اللجنة التنفيذية لمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين فريسة لما قد يمثل ممارسة مقبولة في المحافل السياسية . إذ يقع على عاتق كل الحاضرين هنا التزام بالعمل للوصول الى حلول انسانية لمشاكل اللاجئين المفجعة في شتى أنحاء العالم . وأتعهد مع زملائي ببذل قصارى جهدنا في هذه المساعي إذ من حق أكثر من ١١ مليون لاجئ أن يتوقعوا ذلك منّا .

٢٢- وقد أعرب رئيسكم الخارج ، السيد شيبا ، الذي كان أحد دعائم القوة والحكمة للمفوضية خلال العام الماضي - ولي شخصيا خلال الاشهر التسعة الاولى من تولي مهام منصبي - عن الامل في الاسبوع الماضي في أن أجد هذه الدورة حافزة وذات شأن . وإنني على ثقة من أن هذه اللجنة بفضل تعاونكم وتحت رئاسة رئيسنا الجديد السيد شاري - سامبر ستحقق بالفعل توقعاتي .

- - - - -

Digitized by UNOG Library

كيفية الحصول على منشورات الأمم المتحدة

يمكن الحصول على منشورات الأمم المتحدة من المكتبات ودور التوزيع في جميع أنحاء العالم . استعلم عنها من المكتبة التي تتعامل معها أو اكتب إلى : الأمم المتحدة ، قسم البيع في نيويورك أو في جنيف .

如何购取联合国出版物

联合国出版物在全世界各地的书店和经售处均有发售。请向书店询问或写信到纽约或日内瓦的联合国销售组。

HOW TO OBTAIN UNITED NATIONS PUBLICATIONS

United Nations publications may be obtained from bookstores and distributors throughout the world. Consult your bookstore or write to: United Nations, Sales Section, New York or Geneva.

COMMENT SE PROCURER LES PUBLICATIONS DES NATIONS UNIES

Les publications des Nations Unies sont en vente dans les librairies et les agences dépositaires du monde entier. Informez-vous auprès de votre libraire ou adressez-vous à : Nations Unies, Section des ventes, New York ou Genève.

КАК ПОЛУЧИТЬ ИЗДАНИЯ ОРГАНИЗАЦИИ ОБЪЕДИНЕННЫХ НАЦИЙ

Издания Организации Объединенных Наций можно купить в книжных магазинах и агентствах во всех районах мира. Наводите справки об изданиях в вашем книжном магазине или пишите по адресу: Организация Объединенных Наций, Секция по продаже изданий, Нью-Йорк или Женева.

COMO CONSEGUIR PUBLICACIONES DE LAS NACIONES UNIDAS

Las publicaciones de las Naciones Unidas están en venta en librerías y casas distribuidoras en todas partes del mundo. Consulte a su librero o diríjase a: Naciones Unidas, Sección de Ventas, Nueva York o Ginebra.

Litho in United Nations, New York 00600 00839—January 1987—575

GA/OR/41,Suppl.12A

Digitized by UNOG Library